الفصل الثاني

أثر الكشاف في المثل السائر

لا شك في أن كتاب «المثل السائر» من أعظم الكتب التي تناولت شئون البلاغة والنقد بعد عصر الزمخشري ، وأنه أثار كثيراً من القضايا البلاغية الهامة وعالجها بالروح الأدبية المتذوقة ، وأن صاحبه[1] كان ذا بصر بشئون الكتابة والشعر ، لذلك رأيت أن أتعرف على أثر الدراسة البلاغية التي أثارها الزمخشري في هذا الكتاب العظيم ليتضح لنا مدى تأثيره في الاتجاهات الدراسية الهامة في هذا العلم بعد ما بينا أثره في مدرسة المفتاح .

ومن الواضح أن الدراسة البلاغية بعد الزمخشري سارت في اتجاهات مختلفة كان أبرز هذه الاتجاهات : اتجاه السكاكي والقزويني وشراحهما ، وطريقتهما هي الطريقة التي سيطرت على الدراسة البلاغية زماناً طويلاً ،

(١) هو أبو الفتح نصر الدين بن محمد بن محمد الشيباني الجزري الملقب بضياء الدين ، ولد بجزيرة ابن عمرو بالموصل سنة ثمان وخمسين وخمسمائة ، وعرفت أسرته بالعلم والفضل والأدب ، وهو أحد أخوة ثلاثة برعوا في العلوم العربية والإسلامية فأخوه مجد الدين محدث وفقيه وأخوه عز الدين مؤرخ وصاحب تصانيف قيمة منها أسد الغابة في معرفة الصحابة وكتاب الكامل ، وقد التحق صاحبنا ضياء الدين بخدمة صلاح الدين الأيوبي وتولى ديوان الرسائل لأمير الموصل ناصر الدين محمود ، وتوفي سنة سبع وثلاثين وستمائة هجرية .

وأصولها تمتد ـ كما قلنا ـ في بيئة المشرق حيث ترفدها دراسة عبد القاهر في جرجانية خوارزم ودراسة الزمخشري في زمخشر وقبلهما دراسة علي بن عبد العزيز .

ولا شك أن اتجاه ابن الأثير كان يختلف اختلافًا واضحًا عن هذه المدرسة الخوارزمية البارزة الملامح وأنه لم يفد من هذه الدراسة العظيمة بمقدار ما أفاد من غيرها ، فقد كان يضع بصره على دراسة الخفاجي والآمدي ، نعم قد قرأ ابن الأثير كتاب الكشاف قراءة فهم وتمثل وأفاد منه الكثير ، وقد أكون على حق إذا قلت : إن أثر دراسة خوارزم في كتاب « المثل السائر » تتمثل فيما سوف أبينه من أثر الكشاف في هذا الكتاب .

وقد عالج ابن الأثير ـ كما قلت ـ أصولاً نقدية ومسائل بلاغية لها أهميتها ، ونلحظ أثر الكشاف ينعدم في كثير من أبواب هذا الكتاب ، فهو حين يتكلم في المقدمة عن موضوع علم البيان ، وآلاته ، وما يجب على الأديب الكاتب أن يثقف به نفسه ، وحين يتكلم في المقالة الأولى عن الصناعة اللفظية ويذكر فنون البديع لا تجد أثرًا واضحًا لدراسة الزمخشري في هذين الموضعين . وقد يرجع هذا إلى أن الزمخشري لم يدرس هذه المسائل دراسة بينة يلتفت إليها الباحثون . وحين يتكلم في المقالة الثانية عن معاني الخطابة والشعر ، وعن الاستعارة والتشبيه لا نجد كذلك أثرًا بينًا لدراسة الزمخشري ، وقد حاول ابن الأثير أن يكون له رأي في تقسيمات البيان ولكنه لم ينجح .

أما حين يتكلم في الالتفات ، وفي توكيد الضميرين ، وفي التفسير بعد الإبهام ، وفي استعمال العام في النفي والخاص في الإثبات ، وفي التقديم والتأخير ، وفي الحروف العاطفة ، والجملة الفعلية والاسمية ، وعكس الظاهر ، والاستدراج ، وحذف الجمل ، والتكرار ، نجد في كل هذه الفنون أثر الزمخشري واضحًا وجليًّا ، حتى إنه يعتمد عليه أحيانًا وينقل عباراته كاملة ، وقد نجده يخالف الزمخشري في أصل المسألة ثم يعود إليه ويأخذ منه أخذًا

مباشراً ، وقد نجده يدعي استنباط فن من فنون البلاغة ثم هو لا يزيد على أن يذكر فيه كلام الزمخشري .

وظاهر لنا أن ما أخذه من الزمخشري لم يكن مشهوراً عند غيره ، وإن كان معروفًا في مسائل العلم وأصوله ، ولكنه على كل حال لم تذكر فيه النصوص وتحلل تحليلاً بلاغيًا دقيقًا كما تذكر وتحلل في كتاب الكشاف ، وأن ما أغفل فيه حديث الزمخشري كان مشهوراً عند غيره .

نعم إن للزمخشري كلامًا في تحليل صور البيان لم يصل إليه أحد قبله ، وله في ميزان الدراسة البلاغية المتذوقة وزن راجح ، وقد أغفله ابن الأثير ، وذلك راجع في نظري إلى أن أكثر دوافع التحليل والبحث لمثل هذه الصور يكمن في محاولة التنزيه وتأويل النصوص المشتبهة ، وهذه قضية ابتعد عنها ابن الأثير فلم يكن في حاجة إلى ذكر نصوصها وتحليلاتها .

ودونك بعضًا من هذه المباحث التي أفادها من الكشاف :

الالتفات :

يقول ابن الأثير في القيمة البلاغية للالتفات : « وهذا النوع وما يليه هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن ، وإليها تستند البلاغة ، وعنها يعنعن ».

ويزعم أن الالتفات فن تختص به اللغة العربية دون غيرها من اللغات[1].

ثم يحاول ابن الأثير أن يجد علة وسرًّا لهذا الحسن الكامن في هذه الطريقة ، ويرفض في هذا كلام البلاغيين حيث يقولون : إنه من عادة العرب وافتنانهم في كلامهم ، ويسمى مثل هذا التعليل بعكاز الأعمى ، وهو على حق ، فإن بيان أسرار البلاغة لا يكتفي فيه بهذا القول إذ أننا محتاجون دائمًا إلى معرفة السبب الذي قصدت العرب ذلك من أجله حتى صار من عادتهم .

---

(١) ينظر : المثل السائر ٢/١٧٠ .

ومن الواضح أن الزمخشري ذكر القيمة البلاغية لهذا الفن وسر تأثيره وأفاض في هذا ، ولكن ابن الأثير حاول أن يغمطه هذا الحق ، فذكر بعض كلامه ، وناقشه فيه ، ورفضه ، ولكنه لم يلبث أن رجع إليه فأخذ منه تحليلاته الفنية الفذة .

يقول ابن الأثير : « وقال الزمخشري رحمه الله : إن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنن في الكلام والانتقال من أسلوب إلى أسلوب تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظًا للإصغاء إليه ، وليس الأمر كما ذكره الزمخشري لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع وإيقاظًا للإصغاء إليه ، فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره ليُجدِّدَ نشاطًا للاستماع ، وهذا قدح في الكلام لا وصف له ، لأنه لو كان حسنا لما مل »[1] .

وليس إيقاظ السامع وإثارته وتجديد نشاطه دليلاً على عيب الكلام وقدحه كما يزعم ابن الأثير ، ولم يقف الزمخشري عند هذه العلة وحدها ، بل ذكر أن مواقعه تختص بفوائد ، وذكر لها أمثلة وشواهد ، وقد أحسن ابن أبي الحديد حين رفض هذا الاعتراض وذكر أن الملال لا يكون إلا من الحسن المستعذب ، وأنهم يستقبحون قول من يقول : قد مل المحبوس من الحبس ، والمضروب من الضرب[2] .

ثم يقول ابن الأثير : « ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يوجد ذلك في الكلام المطول ، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك ، لأنه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة في مواضع كثيرة من القرآن ، ويكون مجموع الجانبين مما يبلغ عشرة ألفاظ أو أقل من ذلك »[3] .

---

(١) المثل السائر ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

(٢) ينظر : كتاب الفلك الدائر على المثل السائر ، ملحق بهذا النبأ ٢٤/٤ ، ٢٥ .

(٣) المثل السائر ١٧٧/٢ .

وليس كما زعم ابن الأثير ، فإن إيقاظ السامع وإثارته وجذب انتباهه ، لا يستلزم كلاما مطولا ، وقد رد ذلك ابن أبي الحديد واعتبر هذا من العرب شدة اهتمام وعناية بالإفهام ، فوقع ذلك في قصير كلامهم كما وقع في طويله[1].

ويقول ابن الأثير :

« ومفهوم قول الزمخشري في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب إنما يستعمل قصدًا للمخالفة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه لا قصدًا لاستعمال الأحسن ، وعلى هذا فإذا وجدنا كلامًا قد استعمل في جميعه الإيجاز ولم ينتقل عنه ، أو استعمل فيه جميعه الإطناب ولم ينتقل عنه ، وكان كلا الفريقين واقعا في موقعه ، قلنا : هذا ليس بحسن ، إذ لم ينتقل فيه من أسلوب إلى أسلوب ، وهذا قول فيه ما فيه »[2].

والحق أن ابن الأثير قد تعسف حين حمل كلام الزمخشري على هذا المعنى وذهب به هذا المذهب فليس مراد الزمخشري أن الانتقال يكون قصدًا للمخالفة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه وإنما يكون قصدًا لإثارة السامع وتجديد نشاطه بهذه المخالفة وعند مقاطع معينة من المعاني تقتضي اللفت والتنبيه والهز والتحريك ، ومن هنا يحسن الالتفات مع ملاحظة خصوصيات المقامات التي تنبه إليها الزمخشري ، وقد أحسن في هذا .

ولا يلزم من هذا أن يقال : إن الإيجاز الواقع موقعه الذي لا انتقال فيه ، وأن الإطناب الواقع موقعه الذي لا انتقال فيه أيضًا كلاهما غير حسن ، لأن الانتقال ليس شرطًا لازما للحسن ، ولا يفهم هذا من كلام الزمخشري وقد أحسن ابن أبي الحديد حين قال في هذا : « إن هذا الاعتراض من أظرف ما يحكى ، وذلك أن الزمخشري لم يجعل حسن الكلام مقصورًا على الالتفات كالشروط التي تعدم عند عدم شروطها ، ولكنه قال : إن الالتفات مما تستعمله العرب ،

---

(١) ينظر : الفلك الدائر ٢٦/٤ .

(٢) المثل السائر ١٧٢/٢ .

ووجه استعمالها له أنه يحصل فيه نوع تنبيه للسامع ، وتجديد لنشاطه إلى سماع الخطاب فلا يلزم من ذلك أن كل خطاب لا التفات فيه ، فإنه لا يكون حسنًا كما إذا قلنا : إنما حسن استعمال المطابقة والتجنيس في الشعر لكذا وكذا ، لا يلزم منه أن يكون كل شعر لا تجنيس فيه ولا مطابقة غير حسن ... فقد بان أن هذا الموضع ما ذهب على الزمخشري وإنما ذهب على من اعترضه »[1] .

ثم قال ابن الأثير : « والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، غير أنها لا تحد بحد ، ولا تضبط بضابط ، لكن يشار إلى مواضع منها لا يقاس عليها غيرها »[2] .

وهذه الفائدة التي تكمن وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب والتي لا تحد بحد ولا تضبط بضابط قد أشار إليها الزمخشري بقوله بعد ما ذكر التطرية والإيقاظ : « وقد تختص مواقعه بفوائد »[3] .

وقد ذكر ابن الأثير كلام الزمخشري في المواضع التي ذكرها ليقاس عليها غيرها ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ** ﴾ (يس:٢٢) يقول ابن الأثير : « وإنما صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم ويداريهم ، لأن ذلك أدخل في إمحاض النصح ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ، وقد وضع قوله : ﴿ **وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي** ﴾ مكان قوله : « وما لكم لا تعبدون الذي فطركم» ألا ترى إلى قوله : ﴿ **وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ** ﴾ ولولا أنه قصد ذلك لقال : الذي فطرني إليه أرجع . وقد ساقه ذلك المساق إلى أن قال : ﴿ **إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ** ﴾ (يس:٢٥)[4].

---

(١) الفلك الدائر ٢٧/٤ .
(٢) المثل السائر ١٧٣/٢ .
(٣) الكشاف ١٢/١ .
(٤) المثل السائر ١٧٢/٢ .

ويقول الزمخشري في هذه الآية : «ثم أبرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم ليتطلف بهم ويداريهم ، ولأنه أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لروحه ، ولقد وضع قوله : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي ﴾ مكان قوله : «وما لكم لا تعبدون الذي فطركم» ألا ترى إلى قوله : «وإليه ترجعون» ولولا أنه قصد ذلك لقال : الذي فطرني وإليه أرجع ، وقد ساقه ذلك المساق إلى أن قال : ﴿ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ ﴾ [1].

ويقول ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ (الأعراف:١٥٨) : «فإنما قال ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ولم يقل : فآمنوا بالله وبي ، عطفا على قوله : ﴿ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه وليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو هذا الشخص الموصوف بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وبكلماته كائنًا من كان ، أنا أو غيري ، إظهارًا للنصفة وبعدًا من التعصب لنفسه» [2].

ويقول الزمخشري في هذا : «فإن قلت : هلا قيل : آمنوا بالله وبي بعد قوله ﴿ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ ؟ قلت : عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه ، ولما في طريقة الالتفات من مزية البلاغة ، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به واتباعه هو هذا الشخص الموصوف بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته كائنا من كان ، أنا أو غيري ، إظهارًا للنصفة وتفاديًا من التعصب لنفسه» [3].

وقريب من هذا التوافق ما يذكره في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا

---

(١) الكشاف ٨/٤ .
(٢) المثل السائر ١٨٢/٢ ، ١٨٣.
(٣) الكشاف ١٣١/٢ .

﴿ رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ (يونس:٢٢) فقد ذكر ابن الأثير فيها كلام الزمخشري وزاد عليه زيادة لا تعدو أن تكون شرحًا لهذا الكلام لا يضيف إليه شيئًا[١].

ومن الالتفات عند ابن الأثير الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ، وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر .

وقد ذكر من شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (هود:٥٤) وقال فيها : « فإنه إنما قال : ﴿ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ ﴾ ولم يقل : وأشهدكم ، ليكون موازنًا له وبمعناه لأن إشهاده الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بهم ، ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم ، ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه : اشهد على أني لا أحبك ، تهكما به واستهانة بحاله »[٢].

ويقول الزمخشري فيها : « فإن قلت : هلا قيل : إني أشهد الله وأشهدكم ؟ قلت : لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه : اشهد على أني لا أحبك ، تهكما به واستهانة بحاله »[٣] .

ويذكر ابن الأثير أن عطف المستقبل على الماضي يكون على ضربين ، الضرب الأول: ما يستعمل فيه المستقبل للدلالة على حدث قد مضى،والضرب الثاني ما يستعمل فيه المستقبل للدلالة على حدث يقع في المستقبل ، والضرب الأول هو القسم البلاغي الذي يعني به .

---

(١) ينظر : المثل السائر ١٨١/٢ ، والكشاف ، ٢٢٦/١ .
(٢) المثل السائر ١٨٣/٢ ، ١٨٤ .
(٣) الكشاف ٣١٥/٢ ، ٣١٦ .

وأمثلته قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (فاطر:٩) . يقول ابن الأثير : « فإنه إنما قال « فتثير » مستقبلاً ، وما قبله وما بعده ماض لذلك المعنى الذي أشرنا إليه ، وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ، وهكذا يفعل بكل فعل فيه نوع تمييز وخصوصيه كحال تستغرب أو تهم المخاطب أو غير ذلك ... ثم يحكي حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه الذي أخبر فيه أنه لقي عبيدة بن سعد ابن العاص وهو على فرسه وعليه لأمته كاملة لا يرى منه إلا عيناه . قال الزبير : « وفي يدي عنزة فأطعن بها في عينيه فوقع وأطأ برجلي على خده حتى خرجت العنزة متعفقة ، ثم يقول ابن الأثير : وعلى هذا ورد قول تأبط شرا :

بأَنِّي قد لَقِيتُ الغُولَ تَهْوِي ... بِسَهْبٍ كالصَّحِيفَةِ صَحْصَحانِ

فأضْرِبُها بلا دَهَشٍ فَخَرَّتْ ... صَرِيعًا لليَدَيْنِ وللجِرَانِ

فإنه قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يبصرهم إياها مشاهدة للتعجب من جراءته على ذلك الهول ولو قال « فضربتها » عطفا على الأول ، لزالت هذه الفائدة المذكورة »[1].

وهذا مأخوذ من كلام الزمخشري في هذه الآية وقد أضاف إليه ابن الأثير حديث الزبير بن العوم وله نظير في كلام الكشاف في موطن آخر وقد أثبتنا هذه النصوص في دراسة المفرد[2].

أما الضرب الثاني من عطف المستقبل على الماضي فإنه يراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود ، وقد ذكر ابن الأثير شواهده من تحليلات الزمخشري في الكشاف من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحج:٦٣) .

---

(١) المثل السائر ٢/١٨٥-١٨٧ بتصرف .

(٢) ينظر : الكشاف ٣/٤٧٤ ، ٤٧٥ وهذا البحث في دراسة المفرد .

يقول ابن الأثير : « ألا ترى كيف عدل عن لفظ الماضي ههنا إلى المستقبل ، فقال : ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ولم يقل : فأصبحت عطفًا على « أنزل » ، وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زمانًا بعد زمان فإنزال الماء مضى وجوده واخضرار الأرض باق لم يمض ، وهذا كما نقول : أنْعَمَ عليَّ فلان فأروح وأغدو شاكرًا له ، ولو قلت : فرحت وغدوت شاكرًا له ، لم يقع ذلك الموقع لأنه يدل على ماض قد كان وانقضى ، وهذا موضع حسن ينبغي أن يتأمل »[1] .

ولست أدري لماذا كان هذا القسم غير بلاغي ؟ أليست البلاغة نظرًا فيما تنطوي عليه خصائص الألفاظ وأحوالها لإبراز معانيها وبيان لطائفها ومطابقتها لسياق الكلام ؟ وأليس هذا داخلاً في أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال؟ وأليس هذا موضعًا حسنًا ينبغي أن يتأمل كما يقول ؟

الحق أن عبد القاهر الجرجاني قد أصاب حين جعل إدراك الخطأ الخفي الذي لا ينتبه إليه إلا الخاصة من العلماء من صميم علوم البلاغة ومن صميم لطائفها وأسرارها ، وقد ذكر في هذا بيت المتنبي :

عَجَبًا لـه حَفِظَ العِنَانَ بأَنْمُلٍ ما حِفْظُها الأشْياءَ من عَادَاتِها

وقال فيه : « مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئًا ولا يقع لنا أن فيه خطأ ، ثم بان بآخره أنه قد أخطأ ، وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : ما حفظ الأشياء من عاداتها ، فيضيف المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل ، ذلك لأن المعنى على أنه ينفي الحفظ عن أنامله جملة وأنه يزعم أنه لا يكون منها أصلاً وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله « ما حفظها الأشياء » يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظًا ، ونظير هذا أنك تقول : ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي ، ولا تقول : ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي »[2] .

---

(١) المثل السائر ١٨٩/٢ وينظر : الكشاف ١٣٢/٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

ومن الالتفات الإخبار بالفعل الماضي عن المستقبل والغرض منه توكيد تحقق الفعل وإيجاده ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (النمل:٨٧) .

يقول ابن الأثير : « فإنه إنما قال « ففزع » بلفظ الماضي بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبل للإشعار بتحقق الفزع ، وأنه كائن لا محالة لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعًا به ، وكذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَـٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ (الكهف:٤٧) وإنما قيل « وحشرناهم » ماضيًا بعد « نسير » و« ترى » وهما مستقبلان للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليشاهدوا تلك الأحوال ، كأنه قال « وحشرناهم » قبل ذلك لأن الحشر هو المهم ، لأن من الناس من ينكره كالفلاسفة وغيرهم ، ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضي . ومما يجرى هذا المجرى الإخبار باسم المفعول عن الفعل المستقبل ، وإنما يفعل ذلك لتضمنه معنى الفعل الماضي ، وقد سبق الكلام عليه ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ (هود:١٠٣) .

فإنه إنما أوثر اسم المفعول الذي هو « مجموع » على الفعل المستقبل الذي هو « يجمع » لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، وأنه الموصوف بهذه الصفة ، وإن شئت فوازن بينه وبين قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ﴾ (التغابن:٩) فإنك تعثر على صحة ما قلت »[1].

وهذا مأخوذ من الكشاف وقد أثبتناه في دراسة المفرد .

توكيد الضميرين :

ويستمد ابن الأثير دراسته في هذا الموضوع من تحليلات الكشاف كما فعل في دراسة الالتفات ولا تجد له زيادة كبيرة ، ومن الواضح أنه أضاف ترجمة

---

(١) المثل السائر ١/١٩٠ ، ١٩١ ، وينظر : الكشاف ٣/٣٠٤ ، ٢/٥٦٧ ، ٣٣٤ .

هذا الموضوع وجمع مثله وشواهده من الكشاف ، وأضاف إضافات جاءت على نسقها وكأنها زيادة في الأمثلة .

يقول في جماع أمر التوكيد : « إذا كان المعنى المقصود معلومًا ثابتًا في النفوس فأنت بالخيار في توكيد أحد الضميرين فيه بالآخر ، وإذا كان غير معلوم وهو مما يشك فيه فالأولى حينئذ أن يؤكد أحد الضميرين بالآخر في الدلالة عليه لتقرره وتثبته ، فمما جاء من ذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ** ﴾ (الأعراف:١١٥) فإن إرادة السحرة الإلقاء قبل موسى لم تكن معلومة عنده لأنهم لم يصرحوا بما في أنفسهم من ذلك ، لكنهم لما عدلوا عن مقابلة خطابهم موسى بمثله إلى توكيد ما هو لهم بالضميرين اللذين هما «نكون» و«نحن» دل ذلك على أنهم يريدون التقدم عليه والإلقاء قبله ، لأن من شأن مقابلة خطابهم موسى بمثله أن كانوا قالوا : « إما أن تلقي» ، و« إما أن نلقي» ، لتكون الجملتان متقابلتين فحيث قالوا عن أنفسهم : «وإما أن نكون نحن الملقين» استدل بهذا القول على رغبتهم في الإلقاء قبله»[1] .

وهذا شرح لقول الزمخشري في الآية : «وقولهم : «وإما أن نكون نحن الملقين» فيه ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل ، وتعريف الخبر ، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل ، وقد سوَّغ لهم موسى ما تراغبوا فيه ازدراء لشأنهم»[2] ... ويقول ابن الأثير : «وأما توكيد المتصل بالمتصل فكقوله تعالى في سورة الكهف : ﴿ **فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا** ﴾ (الكهف:٧٤،٧٥) وهذا بخلاف قصة السفينة فإنه قال فيها : ﴿ **أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا** ﴾ (الكهف:٧٢)

---

(١) المثل السائر ١٩٢/٢ .

(٢) الكشاف ١١٠/٢ .

والفرق بين الصورتين أنه أكد الضمير في الثانية دون الأولى فقال في الأولى «ألم أقل إنك» وقال في الثانية «ألم أقل لك إنك» وإنما جيء بذلك للزيادة في مكافحة العتاب على رفض الوصية مرة على مرة ، والوسم بعدم الصبر ، وهذا كما لو أتى الإنسان ما نهيته عنه فلمته وعنفته ، ثم أتى ذلك مرة ثانية أليس إنك تزيد في لومه وتعنيفه ؟ وكذلك فعل ههنا ، فإنه قيل في الملامة أولا «ألم أقل إنك» ثم قيل ثانيًا «ألم أقل لك إنك» وهذا موضع يدق عن العثور عليه ببادرة النظر ما لم يعط التأمل فيه حقه»[1] .

وهذا الكلام شرح لما في الكشاف وإن كان الزمخشري لم يجعل ذكر الجار والمجرور من توكيد المتصل بالمتصل وإنما هو قيد للفعل ، وقد جمع ذلك كله بقوله :

«فإن قلت : ما معنى زيادة «لك» ؟ قلت : زيادة المكافحة بالعتاب على رفض الوصية والوسم بقلة الصبر عند الكرة الثانية»[2] .

ويقول ابن الأثير : «وأما توكيد المتصل بالمنفصل فنحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (طه:٦٧،٦٨) فتوكيد الضميرين ههنا أنفى للخوف من قلب موسى وأثبت في نفسه للغلبة والقهر ولو قال : لا تخف إنك الأعلى ، أو فأنت الأعلى ، لم يكن له من التقرير والإثبات لنفي الخوف ما لقوله «إنك أنت الأعلى» ، وفي هذه الكلمات الثلاث وهي قوله : «إنك أنت الأعلى» ست فوائد : الأولى «إن» المشددة التي من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها ... الثانية تكرير الضمير في قوله «إنك أنت» ... الثالثة لام التعريف في قوله «الأعلى» ... الرابعة لفظ أفعل الذي من شأنه التفضيل ... الخامسة إثبات الغلبة له من العلو لأن الغرض من قوله «الأعلى» أي الأغلب ... السادسة الاستئناف»[3].

---

(١) المثل السائر ١٩٣/٢ .
(٢) الكشاف ٥٧٤/٢ .
(٣) المثل السائر ١٩٤/٢ ، ١٩٥ .

وقد جمع الزمخشري كل هذه المعاني في قوله : « فيه تقرير لغلبته ، وقهره ، وتوكيد بالاستئناف ، وبكلمة التشديد ، وبتكرير الضمير ، وبلام التعريف ، وبلفظ العلو ، وهو الغلبة الظاهرة ، وبالتفضيل »[1].

في عطف المظهر على ضميره :

وكانت التحليلات البلاغية في الكشاف زاد ابن الأثير في دراسة هذا النوع الذي ترجم له بعطف المظهر على ضميره والإفصاح به بعده ، يقول في هذا النوع : « وما جاء من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ (العنكبوت:١٩،٢٠) ، ألا ترى كيف صرح باسمه تعالى في قوله : ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ مع إيقاعه مبتدأ في قوله ﴿ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ ، وقد كان القياس أن يقول : كيف يبدأ الله الخلق ثم ينشئ النشأة الآخرة ، والفائدة في ذلك أنه لما كانت الإعادة عندهم من الأمور العظيمة وكان صدر الكلام واقعًا معهم في الإبداء ، وقررهم أن ذلك من الله احتج عليهم بأن الإعادة إنشاء مثل الإبداء ، وإذا كان الله الذي لا يعجزه شيء هو الذي لا يعجزه الإبداء فوجب ألا تعجزه الإعادة »[2].

ويقول الزمخشري في هذه الآية : « فإن قلت : ما معنى الإفصاح باسمه مع إيقاعه مبتدأ في قوله ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ بعد إضماره في قوله ﴿ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ وكان القياس أن يقال : كيف بدأ الله الخلق ثم ينشئ النشأة الآخرة ؟ قلت : الكلام معهم كان واقعًا في الإعادة وفيها كانت تصطك الركب ، فلما قررهم في الإبداء بأنه من الله احتج عليهم بأن الإعادة إنشاء مثل الإبداء ، فإذا كان الله الذي لا يعجزه شيء هو الذي لم يعجزه الإبداء فهو الذي وجب ألا تعجزه الإعادة »[3].

---

(١) الكشاف ٥٨/٣ .
(٢) المثل السائر ١١٩/٢ ، ٢٠٠ .
(٣) الكشاف ٣٥٣/٣ .

ويقول ابن الأثير : «وكذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَـٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (سبأ:٤٣) ، فإنه إنما قال «وقال الذين كفروا» ولم يقل : وقالوا : كالذي قبله للدلالة على صدور ذلك عن إنكار عظيم وغضب شديد وتعجب من كفرهم بليغ لاسيما وقد انضاف إليه قوله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ وما فيه من الإشارة إلى القائلين والمقول فيه وما في «لما» من المبادهة كأنه قال : وقال أولئك الكفرة المتمردون بجراءتهم على الله ومكابرتهم لمثل ذلك الحق المبين قبل أن يتدبروه : ﴿ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [(١)] .

ويقول الزمخشري : «وفي قوله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ وفي أن لم يقل : وقالوا ، وفي قوله : ﴿ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ وما في اللامين من الإشارة إلى القائلين والمقول فيه ، وفي «لما» من المبادهة بالكفر دليل على صدور الكلام عن إنكار عظيم وغضب شديد ، وتعجيب من أمرهم بليغ ، كأنه قال : وقال أولئك الكفرة المتمردون بجراءتهم على الله ومكابرتهم لمثل ذلك الحق النير قبل أن يذوقوه : ﴿ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [(٢)] .

وهذه التحليلات التي نقلها ابن الأثير في هذا النص لم تكن مقصورة على عطف المظهر على المضمر وإنما شرحت نكتا وأسرارًا في التعريف وفي معنى الشرط ، ولم يأخذ ابن الأثير منها ما كان خاصًّا بعطف المظهر على ضميره الذي هو موطن شاهده فحسب .

التفسير بعد الإبهام :

ويأخذ ابن الأثير من تحليلات الكشاف أكثر ما في هذا النوع ، يقول بعد ما بين أنه لا يعمد إلى هذا النوع إلا لضرب من المبالغة : «ومثل هذا ورد

---

(١) المثل السائر ٢/٢٠١ .

(٢) الكشاف ١/٤٦٤ .

قوله تعالى في سورة أم الكتاب : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ (الفاتحة:٦،٧) فإنه إنما قال ذلك ولم يقل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ، لما في الأولى من التنبيه والإشعار بأن الصراط المستقيم هو صراط المؤمنين ، فدل عليه بأبلغ وجه كما تقول : هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ ثم تقول : فلان ، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل ، لأنك تثبت ذكره مجملا ومفصلا فجعلته علما في الكرم والفضل ، كذلك قلت : من أراد رجلا جامعًا للخصلتين فعليه بفلان »[1] .

ويقول الزمخشري في هذه الآية : « فإن قلت : ما فائدة البدل وهلا قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت : فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده ، كما تقول : هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل ، لأنك تثبت ذكره مجملا أولاً ومفصلاً ثانيًا وأوقعت « فلانا » تفسيرًا وإيضاحًا للأكرم الأفضل فجعلته علمًا في الكرم والفضل ، فكأنك قلت : من أراد رجلاً جامعًا للخصلتين فعليه بفلان فهو المشخص المعين لاجتماعهما فيه غير مدافع ولا منازع »[2] .

ويقول ابن الأثير : « ومما جاء من التفسير بعد الإبهام قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ۝٣٩ مَنۡ عَمِلَ سَيِّئَةٗ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا ﴾ (غافر:٣٨-٤٠) . ألا ترى كيف قال : ﴿ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ فأبهم سبيل الرشاد ولم يبين أي سبيل هو ، ثم فسر ذلك فافتتح كلامه بذم

(١) المثل السائر ٢٠٣/٢ .
(٢) الكشاف ١٣/١ .

الدنيا وتصغير شأنها ثم ثنى ذلك بتعظيم الآخرة والاطلاع على حقيقتها ثم ثلث بذكر الأعمال سيئها وحسنها وعاقبة كل منها ليثبط عما يتلف ، وينشط لما يزلف ، كأنه قال : سبيل الرشاد وهو الإعراض عن الدنيا والرغبة في الآخرة والامتناع عن الأعمال السيئة خوف المقابلة عليها ، والمسارعة إلى الأعمال الصالحة رجاء المجازاة عليها »[1] .

ويقول الزمخشري في هذه الآية : قال : ﴿ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ فأجمل ثم فسر فافتتح بذم الدنيا وتصغير شأنها ، لأن الإخلاد إليها هو أصل الشر كله ، ومنه يتشعب جميع ما يؤدي إلى سخط الله ويجلب الشقاوة في العاقبة ، وثنى بتعظيم الآخرة والاطلاع على حقيقتها وأنها هي الوطن والمستقر ، وذكر الأعمال سيئها وحسنها ، وعاقبة كل منهما ليثبط عما يتلف وينشط لما يزلف ، ثم وازن بين الدعوتين دعوته إلى دين الله الذي ثمرته النجاة ، ودعوتهم إلى اتخاذ الأنداد ، الذي عاقبته النار ، وحذر ، وأنذر ، واجتهد في ذلك واحتشد »[2].

وقد ذكر ابن الأثير من شواهد هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ﴾ (البقرة:١٢٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ (غافر:٣٦،٣٧) ، وذكر في الإبهام بدون تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩) ، وما ذكره من التحليلات لهذه النصوص منقول أو مختصر من الكشاف[3] .

استعمال العام في النفي والخاص في الإثبات :

بين ابن الأثير في هذا النوع أن الأبلغ في النفي أن تعمد إلى الأعم لأن نفيه يستلزم نفي الأخص ، وأن الأبلغ في الإثبات أن تعمد إلى الأخص لأن إثباته يستلزم إثبات الأعم .

---

(١) المثل السائر ٢/٢٠٤ .
(٢) الكشاف ٤/١٣١ .
(٣) ينظر : المثل السائر ٢/٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦ والكشاف ١/١٤٠، ٤/١٣٠، ٢/٥٠٨ وما بعدها .

يقول : «ومثال ذلك الإنسانية والحيوانية فإن إثبات الإنسانية يوجب إثبات الحيوانية ولا يوجب نفيها نفي الحيوانية ، وكذلك نفي الحيوانية يوجب نفي الإنسانية ولا يوجب إثبات الإنسانية»[1].

وهذه القاعدة مستمدة من كلام ابن المُنيَّر الذي رد به بعض تحليلات الزمخشري ، يقول ابن المنير : «فإن نفي الأخص أعم من نفي الأعم فلا يستلزمه ضرورة أن الأعم لا يستلزم الأخص بخلاف العكس ألا تراك إذا قلت : هذا ليس بإنسان ، لم يستلزم ذلك ألا يكون حيوانًا ، ولو قلت : هذا ليس بحيوان لاستلزم ألا يكون إنسانًا ، فنفي الأعم كما ترى أبلغ من نفي الأخص»[2].

ثم يسوق ابن الأثير في هذا النوع أمثلته وشواهده من الكشاف ، ويذكر تحليلات الزمخشري وليس فيها تغيير كبير ، يقول : «فالأول وهو الخاص والعام نحو قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقرة:١٧) ولم يقل : ذهب بضوئهم موازنًا لقوله «فلما أضاءت» لأن ذكر النور في حالة النفي أبلغ من حيث إن الضوء فيه الدلالة على النور وزيادة فلو قال : «ذهب الله بضوئهم» لكان المعنى يعطي ذهاب تلك الزيادة وبقاء ما يسمى نورًا لأن الإضاءة هي فرط الإنارة قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾ (يونس:٥) فكل ضوء نور وليس كل نور ضوءًا ، فالغرض من قوله : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقرة:١٧) إنما هو إزالة النور عنهم أصلا فهو إذا أزاله فقد أزال الضوء»[3].

ويقول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : هلا قيل : ذهب الله بضوئهم لقوله : فلما أضاءت ؟ قلت : ذكر النور أبلغ لأن الضوء فيه دلالة على الزيادة .

---

(١) المثل السائر ٢٠٩/٢ .
(٢) حاشية ابن المنير على هامش الكشاف ٨٩/٢ .
(٣) المثل السائر ٢١٠/٢ .

فلو قيل : ذهب الله بضوئهم لأوهم الذهاب بالزيادة وبقاء ما يسمى نوراً ، والغرض إزالة النور عنهم رأسًا وطمسه أصلاً ، ألا ترى كيف ذكر عقيبه : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ (البقرة:١٧) [(١)] .

ويذكر ابن الأثير أن أسماء الأجناس التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء يكون استعمالها في الإثبات أبلغ من استعمال مفردها ، ويكون استعمال مفردها في النفي أبلغ من استعمالها .

ويذكر قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۝ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾ (الأعراف:٦٠،٦١) مثالاً لهذا النوع ويقول في شرحه : « فإنه إنما قال : « ليس بي ضلالة » ولم يقل : ليس بي ضلال كما قالوا ، لأن نفي الضلالة أبلغ من نفي الضلال عنه كما لو قيل : ألك تمر ؟ فقلت في الجواب : ما لي تمرة ، وذلك أنفى للتمر ، ولو قلت : ما لي تمر ، لما كان يؤدي ما أداه القول الأول » [(٢)] .

وهذا مأخوذ من الكشاف .

يقول الزمخشري : « فإن قلت : لم قال : « ليس بي ضلالة » ولم يقل : ضلال ، كما قالوا ؟ قلت : الضلالة أخص من الضلال فكانت أبلغ في نفي الضلال عن نفسه كأنه قال : ليس بي شيء من الضلال . كما لو قيل لك : ألك تمر ؟ فقلت : ما لي تمرة » [(٣)] .

وقد كان ابن المنير على حق حين رفض تعليل الأبلغية هنا بنفي الأخص وأشار إلى أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، وعلل الأبلغية هنا بنفي الأدنى والتنبيه به على نفي الأعلى ، وكان نقاشه أساسًا كما قلنا للقاعدة التي قررها ابن الأثير . وقد كان ابن الأثير يقظًا حين سكت عن ذكر الأخص في

---

(١) الكشاف ٥٦/١ .
(٢) المثل السائر ٢١١/٢ .
(٣) الكشاف ٨٩/٢ ، ٩٠ .

هذه الآية ونظائرها لأنه نظر في اعتراض ابن المنير وأخذ منه وقد حذف من كلام الزمخشري الجزء الذي اعترض عليه ابن المنير وهو قوله : والضلالة أخص من الضلال فكانت أبلغ في نفي الضلال عن نفسه ، ويقول ابن الأثير : « وفي هذا الموضع دقة تحتاج إلى فضل تمام فينبغي لصاحب هذه الصناعة مراعاته والعناية به »[1] .

وكأنه بهذا يوهم أن هذا البحث من اجتهاده وخالص فكره .

التقديم والتأخير :

ذكر ابن الأثير أن باب التقديم باب طويل وعريض ، وأنه يشتمل على أسرار دقيقة ، منها ما استخرجه ابن الأثير ، ومنها ما وجده في أقوال العلماء ، ويقسم التقديم إلى قسمين : القسم الأول : يختص بدلالة الألفاظ على المعاني ولو أخر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى . والقسم الثاني : يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه ـ أي المتقدم ـ بما يوجب ذلك ولو أخر لما تغير المعنى .

ويدرس في القسم الأول تقديم المبتدأ على الخبر وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم المفعول ، وتقديم الظرف والحال ... إلى غير ذلك مما هو في حدود الجملة .

ويدرس في القسم الثاني تقديم الجمل بعضها على بعض ، وقد يتناول فيه تقديم بعض المعمولات على بعض .وهو في هذا القسم الثاني يعتمد على الكشاف ويأخذ منه أخذًا مباشرًا . أما في القسم الأول فإنه يدعي فيه أنه يخالف علماء البيان ومنهم الزمخشري حيث جعلوا تقديم الخبر والمفعول والظرف لا يكون إلا للاختصاص ، والذي يراه أنه قد يكون للاختصاص وقد يكون لنظم الكلام .

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٢ .

يقول ابن الأثير : «وقال علماء البيان ومنهم الزمخشري رحمه الله : إن تقديم هذه الصورة المذكورة إنما هو للاختصاص وليس كذلك»[1] .

ولم يكن ابن الأثير على حق حين زعم أن تقديم هذه الصور لا يكون عند الزمخشري إلا للاختصاص . فقد بينا أنها تكون عنده للاختصاص غالبًا. لذلك لم يكن هناك خلاف بينه وبين الزمخشري . نعم ، إن كثيراً من الصور التي جعل الزمخشري التقديم فيها مفيدًا للاختصاص جعلها ابن الأثير من باب مراعاة نظم الكلام . والاختصاص بيِّن في هذه الصور ولا يستطيع ابن الأثير أن يدفعه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) فقد ذكر أن التقديم فيه لمراعاة نظم الكلام . وإذا كان الزمخشري يذكر أن التقديم هنا للاختصاص فإن ذلك لا ينفى أن يكون لمراعاة الحسن أيضًا . ثم إن ابن الأثير يعتمد على الزمخشري في هذا القسم الذي يدعى فيه أنه يخالفه وإن كان ما أخذه منه ليس متصلاً بمسألة الاختصاص التي وقع فيها الخلاف .

يقول ابن الأثير : «ومما ورد منه ـ أي من تقديم خبر المبتدأ عليه ـ قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾ (الحشر:٢) فإنه إنما قال ذلك ولم يقل : وظنوا أن حصونهم تمنعهم ، أو مانعتهم ، لأن في تقديم الخبر الذي هو «مانعتهم» على المبتدأ الذي هو «حصونهم» دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم ، وفي تصيير ضميرهم اسمًا لـ«إن» وإسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع لا يبالي معهم بقصد قاصد ولا تعرض متعرض ، وليس شيء من ذلك في قولك : وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله»[2] .

وهذا مأخوذ من قول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : أي فرق بين قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم ، أو مانعتهم ، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٨ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٢١، ٢٢٢ .

إياهم وفي تصيير ضميرهم اسمًا لـ «إن» وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالي معهم بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم وليس ذلك في قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم»[1].

وكذلك يأخذ من الكشاف في هذا الباب تحليل قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ (مريم:٤٦) يقول ابن الأثير : «فإنه إنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله : «أراغب أنت» ولم يقل : أأنت راغب ، لأنه كان أهم عنده وهو به شديد العناية ، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها»[2] .

ويدور كلامه في التقديم والتأخير في النفي على ما ذكره الزمخشري ، ويسوق الآيتين الكريمتين الشهيرتين في هذا الموضوع .

يقول : «وأما الثاني ـ وهو تأخير الظرف وتقديمه في النفي ـ فنحو قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة:١،٢) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ (الصافات:٤٧) فإنه إنما أخر الظرف في الأول لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعونه ، ولو أولاه الظرف لقصد أن كتابًا آخر فيه الريب لا فيه كما قصد في قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه وهو خمر الجنة على غيرها من خمور الدنيا أي ليس فيها ما في غيرها من الغول وهذا مثل قولنا : «لا عيب في الدار» «ولا فيها عيب» فالأول نفي العيب عن الدار فقط ، والثاني تفضيل لها على غيرها ، أي ليس فيها ما في غيرها من العيب فاعرف ذلك فإنه من دقائق هذا الباب»[3].

---

(١) الكشاف ٣٩٨/٤ .

(٢) المثل السائر ٢٢٢/٢ وينظر : الكشاف ١٤/٣ .

(٣) المثل السائر ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

وأصل هذا الكلام ما قاله الزمخشري في هذه الآية من قوله : « فإن قلت : فهلا قدم الظرف على الريبة كما قدم على الغول في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ؟ قلت : لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعونه ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد وهو أن كتابًا آخر فيه الريب لا فيه كما قصد في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ تفضيل خمر الجنة على الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي كأنه قيل : ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة »[1].

وأما الضرب الثاني من التقديم والذي يختص بدرجة المتقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك فقد كان اعتماد ابن الأثير فيه على ما ذكره الزمخشري أوضح وأبين .

يقول ابن الأثير : « فمن ذلك ـ أي فمن الضرب الثاني الذي لا يحصره حد ولا ينتهي إليه شرح ـ تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) فإنه إنما قدم العبادة على الاستعانة لأن تقديم القربة والوسيلة قبل طلب الحاجة أنجح لحصول الطلب وأسرع لوقوع الإجابة .. وعلى نحو منه جاء قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝٤٨ لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴾ (الفرقان:٤٨،٤٩) ، فقدم حياة الأرض وإسقاء الأنعام على إسقاء الناس وإن كانوا أشرف محلاً لأن حياة الأرض هي سبب لحياة الأنعام والناس ، فلما كانت بهذه المثابة جعلت مقدمة في الذكر ، ولما كانت الأنعام من أسباب التعيش والحياة للناس قدمها في الذكر على الناس لأن حياة الناس بحياة أرضهم وأنعامهم ، فقدم سقي ما هو سبب نمائهم ومعاشهم على سقيهم ، ومن هذا الضرب تقديم الأكثر على الأقل كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ

---

(١) الكشاف ٢٧/١ .

﴿ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ (فاطر:٣٢) وإنما قدم الظالم لنفسه للإيذان بكثرته وأن معظم الخلق عليه ثم أتى بعده بالمقتصدين لأنهم قليل بالإضافة إليه ، ثم أتى بالسابقين وهم أقل من القليل أعني المقتصدين فقدم الأكبر وبعده الأوسط ثم ذكر الأقل أخيراً ... ومن هذا الجنس قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ (النور:٤٥) فإنه إنما قدم الماشي على بطنه لأنه أدل على القدرة من الماشي على رجلين إذ هو ماش بغير الآلة المخلوقة للمشي ثم ذكر الماشي على رجلين وقدمه على الماشي على الأربع لأنه أدل على القدرة أيضًا حيث كثرت آلات المشي في الأربع »[1] .

ويقف ابن الأثير أمام تحليلات الكشاف ليستخلص منها أصولاً في باب التقديم ، من ذلك قوله : « واعلم أنه إذا كان مطلع الكلام في معنى من المعاني ثم يجيء بعده ذكر شيئين أحدهما أفضل من الآخر وكان المعنى المفضول مناسبًا لمطلع الكلام فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت لأنك إذا قدمت الأفضل فهو في موضعه من التقديم وإن قدمت المفضول فلأن مطلع الكلام يناسبه وذكر الشيء مع ما يناسب أيضًا وارد في موضعه فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ ﴿٤٨﴾ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ (الشورى:٤٨-٥٠) فإنه إنما قدم الإناث على الذكور مع تقدمهم عليهن لأنه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى وكفران الإنسان بنسيانه للرحمة السابقة عنده ثم عقب ذلك بذكر ملكه ومشيئته

---

(١) المثل السائر ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وينظر : الكشاف ١/١٢ ، ٣/٢٢٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٥ .

وذكر قسمة الأولاد فقدم الإناث لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان ولا يختاره أهم والأهم واجب التقديم ، وليلي الجنس الذي كانت العرب تعده بلاء ذكر البلاء ، ولما أخر ذكر الذكور وهم أحقاء بالتقديم تدارك ذلك بتعريفه إياهم لأن التعريف تنويه بالذكر كأنه قال : ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم ، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير ، وعرف أن تقديم الإناث لم يكن لتقدمهن ، ولكن لمقتض آخر ، فقال : «ذكرانا وإناثا» وهذه دقائق لطيفة قل من يتنبه لها أو يعثر على رموزها . ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ** ﴾ (يونس:٦١) فإنه إنما قدم «الأرض» في الذكر على «السماء» ومن حقها التأخير لأنه لما ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم ووصل ذلك بقوله : «وما يعزب» لاءم بينها ليلي المعنى المعنى»[1] .

وهذه التحليلات التي نظر فيها واستخلص منها هذا الأصل الهام في التقديم مأخوذة من الكشاف[2] .

الحروف الجارة :

وليس لابن الأثير في دراسة حروف الجر جهد إلا الشرح والاستنباط من كلام الزمخشري .

يقول ابن الأثير : «وأما حروف الجر فإن الصواب يشذ عن وضعها في مواضعها ، وقد علم أن «في» للوعاء . و«علي» للاستعلاء كقولهم : زيد في الدار وعمرو على الفرس ، لكن إذا أريد استعمال ذلك في غير هذين

(١) المثل السائر ٢/٢٣٣ ، ٢٣٤ .
(٢) ينظر : الكشاف ٤/١٨٢ ، ٢/٢٨٧ .

الموضعين مما يشكل استعماله عدل فيه عن الأولى، فمما ورد منه قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (سبأ:٢٤) ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر ههنا، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه، وهذا معنى دقيق قلما يراعي مثله في الكلام ... ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (التوبة:٦٠) فإنه إنما عدل عن اللام إلى «في» في الثلاثة الأخيرة للإيذان بأنهم أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكره باللام لأن «في» للوعاء فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في الوعاء وأن يجعلوا مظنة لها وذلك لما في فك الرقاب وفي الغرم من التخلص، وتكرير «في» في قوله: ﴿ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ دليل على ترجيحه على الرقاب وعلى الغارمين .. وهذه لطائف ودقائق لا توجد إلا في هذا الكلام الشريف فاعرفها وقس عليها»[1].

وهذا أهم ما ذكره في هذا النوع وهو مأخوذ من الكشاف[2].

الجملة الفعلية والجملة الاسمية :

ويشير ابن الأثير في هذا الباب إلى ما في الجملة الاسمية من معنى التوكيد والتقرير ويقابل بينها وبين الجملة الفعلية، ويذكر في هذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ (البقرة:١٤) ويقول: «فإنهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ«إن» المشددة لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/٤٥٩، ٢/٢٢٢.

أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يُزالوا عنه على صدق رغبة ووفور نشاط فكان بذلك مُسْتَقْبَلاً منهم ورائجًا عند إخوانهم ، وأما الذي خاطبوا به المؤمنين فإنما قالوه تكلفا وإظهارًا للإيمان خوفًا ومداجاة وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأسده لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجًا ظاهرًا لا باطنًا ، ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم من العبارة المؤكدة ، فلذلك قالوا في خطاب المؤمنين «آمنا» وفي خطاب إخوانكم «إنا معكم» ، وهذه نكت تخفى على من ليس له قدم راسخة في علم الفصاحة والبلاغة»[1].

وهذا مأخوذ من الكشاف[2] .

ثم أخذ يذكر دواعي التوكيد وأمثلة له من القرآن والشعر ، وتحليلاته للأمثلة والشواهد لا تنهض إلى مستوى التحليلات التي اقتبسها من الكشاف في هذا النوع .

عكس الظاهر :

وقد استمد ابن الأثير بحثه في هذا الموضوع من كتاب الكشاف وإن كان لم ينقل منه نقلاً مباشرًا كما عهدناه في الأنواع الأخرى ، وذلك لأنه لم يذكر له شواهد من القرآن الكريم . وقد دار بحثه فيه حول شاهدين من الشعر مذكورين في الكشاف . وقد أشار الزمخشري إلى أن سيبويه قد أشار إلى هذا النوع من النفي . إلا أنني أرجح أن ابن الأثير قد استمد هذا الكلام من الكشاف ولم يستمده من المصادر التي أخذ عنها الزمخشري وذلك لأننا نجده مهتما بتحليلات الزمخشري ومفتونًا بها بدليل ذلك الأخذ الكثير البين الذي أثبتناه والذي سوف نذكر منه الكثير . ولأننا نجد ريح كلام الكشاف فيما كتبه ابن الأثير في هذا الموضوع .

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٣ .

(٢) ينظر : الكشاف ١/٥٠ .

يقول ابن الأثير في عكس الظاهر : « وهو نفي الشيء بإثباته وهو من مستطرفات علم البيان وذلك أنك تذكر كلامًا يدل ظاهره أنه نفي لصفة موصوف وهو نفي للموصوف أصلاً ، فمما جاء منه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وصف مجلس رسول الله ﷺ : « لا تنثى فلتاته » ، أي لا تذاع سقطاته ، فظاهر هذا اللفظ أنه كان ثَمَّ فلتات غير أنها لا تذاع ، وليس المراد ذلك ، بل أراد أنه لم يكن ثَمَّ فلتات فَتُنْثَى . وهذا من أغرب ما توسعت فيه اللغة العربية ، وقد ورد في الشعر كقول بعضهم : « ولا تَرَى الضَّب بها يُنْجَحِرْ » .

فإن ظاهر المعنى من هذا البيت أنه كان هناك ضب ولكنه غير منجحر وليس كذلك بل المعنى أنه لم يكن هناك ضب أصلاً ... ولقد مكثت زمانًا أطوف على أقوال الشعراء للظفر بأمثلة من الشعر جارية هذا المجرى فلم أجد إلا بيتًا لامرئ القيس وهو :

على لاحِبٍ لا يَهْتَدِيَ لمناره إذا سَافَهُ العَوْدُ الدِّيَافِّي جَرْجَرا

فقوله : « لا يهتدي لمناره » أي أن له منارًا إلا أنه لا يهتدي به ، وليس المراد ذلك ، بل المراد أنه لا منار له يهتدي به »[1] وظاهر أن الشريف المرتضى ذكر أبياتًا كثيرة جرت على هذه الطريقة وأثبتناها ، وقد أشرت في دراسة النفي إلى أن الزمخشري ذكر هذه الطريقة في قوله تعالى : ﴿ **لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا** ﴾ (البقرة:٢٧٣) . ووضحها وبين قيمتها في قوله تعالى : ﴿ **مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ** ﴾ (غافر:١٨) . وقد اقتصر ابن الأثير على بيان هذه الطريقة فقط ولم يتعرض لسرها البلاغي . يقول الزمخشري في بيان قيمتها البلاغية : « يحتمل أن يتناول النفي الشفاعة والطاعة معًا ، وأن يتناول الطاعة دون الشفاعة ، كما تقول : ما عندي كتاب يباع ، فهو محتمل نفي البيع وحده ،

---

(١) المثل السائر ٢/٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

وأن عندك كتابًا إلا أنك لا تبيعه ، ونفيهما جميعًا ، وأنه لا كتاب عندك ولا كونه مبيعًا ونحوه : «ولا نَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ» .

يريد نفي الضب وانجحاره ... فإن قلت : الغرض حاصل بذكر الشفيع ونفيه فما الفائدة في ذكر هذه الصفة ونفيها ؟ قلت : في ذكرها فائدة جليلة وهي أنها ضمت إليه ليقام انتفاء الموصوف مقام الشاهد على انتفاء الصفة لأن الصفة لا تتأتى بدون موصوفها فيكون ذلك إزالة لتوهم وجود الموصوف ، بيانه أنك إذا عوتبت على القعود عن الغزو فقلت : ما لي فرس أركبه ولا معي سلاح أحارب به ، فقد جعلت عدم الفرس وفقد السلاح علة مانعة عن الركوب والمحاربة ، كأنك تقول : كيف يتأتى مني الركوب والمحاربة ولا فرس لي ولا سلاح معي ، فكذلك قوله : ﴿ **وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ** ﴾ معناه كيف يتأتى التشفيع ولا شفيع فكان ذكر الشفيع والاستشهاد على عدم تأتيه بعدم الشفيع وضعا لانتفاء الشفيع موضع الأمر المعروف غير المنكر الذي لا ينبغي أن يتوهم خلافه »[1].

الاستدراج :

يقول ابن الأثير : إن باب الاستدراج إذا حقق النظر فيه علم أن مدار البلاغة كلها عليه لأنه لا انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرائعة ولا المعاني اللطيفة الدقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها .

ويدعى ابن الأثير أنه استخرج هذا النوع من كتاب الله ، وليس له فيه جهد يذكر ، فإنه لم يزد على أن ذكر نصين من كلام الزمخشري ثم أورد محاورة بين الحسين بن علي رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان ، جرى القول فيها من معاوية على طريقة الاستدراج التي جرت عليها النصوص القرآنية المذكورة في هذا الباب .. يقول ابن الأثير :

---

(١) الكشاف ١٢٢/٤ ، ١٢٣ .

«وقد ذكرت في هذا النوع ما يتعلم منه سلوك هذه الطريقة ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (غافر:٢٨) .. وفي هذا الكلام من حسن الأدب والإنصاف ما أذكره لك فأقول : إنما قال : ﴿ يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ وقد علم أنه نبي صادق وأن كل ما يعدهم به لابد أن يصيبهم لا بعضه لأنه احتجاج في مقاولة خصوم موسى عليه السلام أن يسلك معهم طريق الإنصاف والملاطفة في القول ويأتيهم من جهة المناصحة ليكون أدعى إلى سكونهم إليه فجاء بما علم أنه أقرب إلى تسليمهم لقوله وأدخل في تصديقهم إياه فقال : ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ وهو كلام المنصف في مقاله غير المشتط وذلك أنه حين فرضه صادقًا فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يعد به ، لكنه أردف بقوله : ﴿ يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ليهضمه بعض حقه في ظاهر الكلام فيريهم أنه ليس بكلام من أعطاه حقه وافيًا فضلاً عن أن يتعصب له ، وتقديم الكاذب على الصادق من هذا القبيل»[1] .

هذا ملخص من قول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : لم قال : ﴿ بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ وهو نبي صادق لا بد لما يعدهم أن يصيبهم كله لا بعضه ؟ قلت : لأنه احتجاج في مقاولة خصوم موسى ومنكريه إلى أن يلاوصهم ويداريهم ويسلك معهم طريق الإنصاف في القول ويأتيهم من وجهة المناصحة ، فجاء بما علم أنه أقرب إلى تسليمهم لقوله وأدخل في تصديقهم له وقبولهم منه فقال : ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ، وهو كلام المنصف في مقاله غير المشتط فيه ليسمعوا منه ولا يردوا عليه ، وذلك أنه حين فرضه صادقًا فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يعد ولكنه أردفه :

---

(١) المثل السائر ٢/٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

﴿ يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ليهضمه بعض حقه في ظاهر الكلام فيريهم أنه ليس بكلام من أعطاه حقه وافيًا فضلا أن يتعصب له أو يرمي بالحصا من ورائه وتقديم الكاذب على الصادق أيضًا من هذا القبيل»[1].

ويأخذ ابن الأثير من كلام الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ ﴾ (مريم:٤١،٤٢) إلى آخر الآيات التي حاور فيها إبراهيم أباه حين دعاه إلى عبادة ربه (مريم:٤١-٤٨).

يقول ابن الأثير : «هذا كلام يهز أعطاف السامعين ، وفيه من الفوائد ما أذكره ، وهو أنه لما أراد إبراهيم عليه السلام أن ينصح أباه ويعظه وينقذه مما كان متورطًا فيه من الخطأ العظيم الذي عصى به أمر العقلاء رتب الكلام معه في أحسن نظام مع استعمال المجاملة واللطف والأدب الحميد والخلق الحسن مستنصحًا في ذلك بنصيحة ربه ، وذلك أنه طلب منه أولا العلة في خطئه طلب منبه على تماديه موقظ من غفلته لأن المعبود لو كان حيًّا مميزًا سميعًا بصيرًا مقتدرًا على الثواب والعقاب إلا أنه بعض الخلق يستخف عقل من أهله للعبادة ووصفه بالربوبية ، ولو كان أشرف الخلائق كالملائكة والنبيين فكيف بمن جعل المعبود جمادًا لا يسمع ولا يبصر ، يعني به الصنم ثم ثنى ذلك بدعوته إلى الحق مترفقًا به ، فلم يسم أباه بالجهل المطلق ولا نفسه بالعلم الفائق ، ولكنه قال : إن معي طائفة من العلم وشيئًا منه وذلك علم الدلالة على سلوك الطريق فلا تستنكف ، وهب أني وإياك في مسير وعندي معرفة بهداية الطريق دونك فاتبعني أنجك من أن تضل . ثم ثلث ذلك بتثبيطه عما كان عليه ونهيه فقال : إن الشيطان الذي استعصى على ربك وهو عدوك وعدو أبيك آدم هو الذي ورطك في هذه الورطة وألقاك في هذه الضلالة ، وإنما ألغى إبراهيم عليه السلام ذكر معاداة الشيطان آدم وذريته في نصيحة أبيه لأنه لإمعانه في الإخلاص لم يذكر من جنايتي الشيطان إلا التي تختص بالله وهي عصيانه

---

(١) الكشاف ١/١٢٧ .

واستكباره ولم يلتفت إلى ذكر معاداته آدم وذريته ، ثم ربع ذلك بتخويفه إياه سوء العاقبة فلم يصرح بأن العقاب لاحق به ولكنه قال : ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ ﴾ (مريم:٤٥) ، فنكر العذاب ملاطفة لأبيه ، وصدر كل نصيحة من هذه النصائح بقوله : ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ توسلا إليه واستعطافًا وهذا بخلاف ما أجابه به أبوه فإنه قال : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ فأقبل عليه بفظاظة الكفر وغلظ العناد فناداه باسمه ولم يقابل قوله « يا أبت» بقوله: يا بني، وقدم الخبر على المبتدأ في قوله «أراغب أنت» لأنه كان أهم عنده ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته»[1].

وهذا مأخوذ من الكشاف وقد أثبتناه في دراسة الجمل[2].

الإيجاز :

ويعتمد ابن الأثير على الزمخشري في كثير من الأصول التي درسها في هذا الباب ومن ذلك : حذف السؤال المقدر في باب الاستئناف .

يقول ابن الأثير : «ويأتي الاستئناف على وجهين : الوجه الأول إعادة الأسماء والصفات ، وهذا يجيء تارة بإعادة اسم من تقدم الحديث عنه كقولك : أحسنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ، وتارة يجيء بإعادة صفته كقولك : أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك منك ، وهو أحسن من الأول وأبلغ لانطوائه على بيان الموجب للإحسان وتخصيصه ، فمما ورد من ذلك قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة:١-٥) والاستئناف واقع في هذا الكلام على «أولئك» لأنه لما قال : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ إلى قوله

(١) المثل السائر ٢/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) الكشاف ٣/١٤ ، ١٥ .

﴿ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ ، اتجه لسائل أن يقول : ما بال المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ؟ فأجيب : بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلاً »[1].

وهذا مأخوذ من قول الزمخشري بعد ما ذكر وجه اعتبار ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ مبتدأ ، و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾ جملة في محل رفع خبر مبتدأ قال : « وإن جعلته تابعًا للمتقين ـ يعني ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ ـ وقع الاستئناف على ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ كأنه قيل : ما للمستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ؟ فأجيب : بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى آجلاً وبالفلاح آجلاً . واعلم أن هذا النوع من الاستئناف يجيء تارة بإعادة اسم من استؤنف عليه الحديث كقولك : قد أحسنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ، وتارة بإعادة صفته كقولك : أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك ، فيكون الاستئناف بإعادة الصفة أحسن وأبلغ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه »[2] .

ويأخذ من الكشاف كذلك الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٢ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ۝٢٣ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٢٤ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ ۝٢٥ قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴾ (يس:٢٢-٢٧).

فمخرج هذا القول مخرج الاستئناف لأن ذلك من حكاية المسألة عن حاله عند لقاء ربه وكأن قائلاً قال : كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخي لوجهه بروحه ؟ فقيل : « قيل ادخل الجنة » ولم يقل :

---

(١) المثل السائر ٢/٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٢) الكشاف ١/٢٤ .

قيل له ، لانصباب الغرض إلى القول لا إلى المقول له مع كونه معلومًا ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد»[1].

ويقول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : كيف مخرج هذا القول في علم البيان ؟ قلت : مخرجه مخرج الاستئناف لأن هذا من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه كأن قائلاً قال : كيف كان لقاء ربه بعد ذلك التصلب في نصرة دينه والتسخي لوجهه بروحه ؟ فقيل : «قيل ادخل الجنة» ولم يقل : قيل له ، لانصباب الغرض إلى القول وعظمه لا إلى المقول له مع كونه معلومًا ، وكذلك قال : «يا ليت قومي يعلمون» مرتب على ترتيب سؤال سائل عما وجد من قوله عند ذلك الفوز العظيم»[2].

ويقول ابن الأثير : «ومن هذا النحو قوله عز وجل : ﴿ وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾ (هود:٩٣) .. والفرق بين إثبات الفاء في : «سوف تعلمون» كقوله تعالى : ﴿ قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣٩ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ ﴾ (الزمر:٣٩،٤٠) وبين حذف الفاء ههنا في هذه الآية أن إثباتها وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ، وحذفها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقرر كأنهم قالوا : فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت ؟ فقال : «سوف تعلمون» ، فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف وهذا قسم من أقسام علم البيان تتكاثر محاسنه فاعرفه إن شاء الله تعالى»[3].

وهذا مأخوذ من الكشاف[4].

ويأخذ ابن الأثير من الكشاف ما يذكره في حذف المفعول في «شاء» و«أراد» ، يقول ابن الأثير : «ولقد تكاثر هذا الحذف في «شاء» و«أراد»

---

(١) المثل السائر ٢/٢٨٢

(٢) الكشاف ٤/٨ .

(٣) المثل السائر ٢/٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٤) ينظر : الكشاف ٢/٢٣١ .

حتى أنهم لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب ، كقوله تعالى : ﴿ لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ (الزمر:٤) وعلى هذا الأسلوب جاء قول الشاعر :

ولو شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُه عَليهِ ولكنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

فلو كان على حد قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ (الأنعام:٣٥) لوجب أن يقول : ولو شئت لبكيت دما ، ولكنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه الآية لأنه أليق في هذا الموضع ، وسبب ذلك أنه كان بدعًا عجيبًا أن يشاء الإنسان أن يبكي دما فلما كان مفعول المشيئة مما يستعظم ويستغرب كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر »[1].

ويقول الزمخشري : « ولقد تكاثر هذا الحذف في « شاء » و« أراد » لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله : « فلو شئت أن أبكي دما ».

وقوله تعالى : ﴿ لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾ (الأنبياء:١٧) ، ﴿ لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا ﴾ (الزمر:٤)[2].

ويأخذ ابن الأثير من الكشاف ما ذكره في حذف الشرط .

يقول ابن الأثير : « ومن حذف الشرط قوله تعالى : ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤۡفَكُونَ ۝ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ لَقَدۡ لَبِثۡتُمۡ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡبَعۡثِ فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ ﴾ (الروم:٥٥،٥٦).. اعلم أن هذه الفاء التي في قول الشاعر : « فقد جئنا خراسانا ».

وحقيقتها أنها في جواب شرط محذوف يدل عليه الكلام كأنه قال : إن صح ما قلتم أن خراسان أقصى ما يراد بنا ، فقد جئنا خراسانا وآن لنا أن نخلص ، وكذلك هذه الآية يقول : إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث ، أي : فقد تبين بطلان قولكم »[3].

---

(١) المثل السائر ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

(٢) الكشاف ٦٦/١ .

(٣) المثل السائر ٣١٨/٢ ، ٣١٩ .

ويقول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : ما هذه الفاء وما حقيقتها ؟ قلت : هي التي في قوله «فقد جئنا خراسانا» . وحقيقتها أنها جواب شرط يدل عليه الكلام كأنه قال : إن صح ما قلتم من أن خراسان أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسانًا وآن لنا أن نخلص ، وكذلك إن كنتم منكرين البعث فهذا يوم البعث ، أي : فقد تبين بطلان قولكم»[1] .

وقد أشرت في دراسة بلاغة الكشاف إلى أن الزمخشري أخذ هذا والذي قبله من دلائل الإعجاز ، وأرجح هنا أن ابن الأثير قد أخذ هذا من الكشاف ولم يأخذه من دلائل الإعجاز لشدة الشبه بين كلامه وما ذكر في الكشاف وهذا واضح من المقارنة بين النصين .

ويذكر الإيجاز بالتقدير ويعني به ما ساوى لفظه معناه وهو المعروف عند جمهور البلاغيين بالمساواة ـ ويورد من أمثلته قوله تعالى : ﴿ **قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ** ﴾ (عبس:١٧) ويقول فيها : «فقوله : «قتل الإنسان» دعاء عليه ، وقوله : «ما أكفره» تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله ، ولا ترى أسلوبًا أغلظ من هذا الدعاء والتعجب ولا أخشن مسا ولا أدل على سخط مع تقارب طرفيه ، ولا أجمع للأئمة مع قصر متنه»[2].

وقد أثبتنا هذا النص في دراسة بلاغة الكشاف[3].

الإطناب :

وكما وجدنا ابن الأثير يستمد من الكشاف كثيرًا من الأصول والتحليلات في باب الإيجاز نجده كذلك يأخذ كثيرًا من التحليلات في باب الإطناب .

يقول ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴾ (الحج:٤٦) : «ففائدة ذكر «الصدور» ههنا أنه قد تعورف وعلم أن العمى على الحقيقة مكانه البصر وهو أن تصاب الحدقة بما

---

(١) الكشاف ٣٨٤/٣ .
(٢) المثل السائر ٣٣٣/٢ .
(٣) ينظر : الكشاف ٥٦١/٤ ، ٥٦٢ .

يطمس نورها ، واستعماله في القلب تشبيه ومثل ، فلما أريد إثبات ما هو خلاف المتعارف من نسبة العمى إلى القلب حقيقة ونفيه عن الأبصار احتاج هذا الأمر إلى زيادة تصوير وتعريف ليتقرر أن مكان العمى إنما هو القلوب لا الأبصار وهذا موضع من علم البيان كثيرة محاسنه ، وافرة لطائفه ، والمجاز فيه أحسن من الحقيقة لمكان زيادة التصوير في إثبات وصف الحقيقي للمجازي ونفيه عن الحقيقي»[1] .

ويقول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : أي فائدة في ذكر الصدور؟ قلت : الذي قد تعورف واعتقد أن العمى على الحقيقة مكانه البصر وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها ، واستعماله في القلب استعارة ومثل ، فلما أريد ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيه عن الأبصار احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار ، كما تقول : ليس المضاء للسيف ولكن للسانك الذي بين فكيك . فقولك «الذي بين فكيك» تقرير لما ادعيته للسانه وتثبيت ، لأن محل المضاء هو لا غير وكأنك قلت : ما نفيت المضاء عن السيف وأثبته للسانك فلتة ولا سهوا مني ولكن تعمدت به إياه بعينه تعمدًا»[2].

وبالمقارنة نلحظ أن ابن الأثير لم يغير إلا في كلمات ليس التغيير فيها ذا غناء ، على أنه يحذف من كلام الزمخشري أحيانًا صورًا وأمثالاً يذكرها الزمخشري لبيان طريقة الأسلوب كما رأيناه هنا يحذف قولهم : «ليس المضاء للسيف» .... إلى آخره .

ويقول ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ (الأحزاب:٤) : «والتمثيل يصح لقوله : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ ﴾ وهو تام ، لكن في ذكر الجوف فائدة وهي ما أشرت إليها ، وفيها

---

(١) المثل السائر ٣٦٤/٢ .

(٢) الكشاف ١٢٨/٣ .

أيضًا زيادة تصوير للمعنى المقصود لأنه إذا سمعه المخاطب به صوَّر لنفسه جوفًا يشتمل على قلبين فكان ذلك أسرع إلى إنكاره[1].

وهذا مأخوذ من قول الزمخشري في هذه الآية : «فإن قلت : أي فائدة في ذكر الجوف ؟ قلت : الفائدة فيه كالفائدة في قوله : «القلوب التي في الصدور» وذلك ما يحصل للسامع من زيادة التصور والتجلي للمدلول عليه لأنه إذا سمع به صور لنفسه جوفًا يشتمل على قلبين فكان أسرع إلى الإنكار»[2].

التكرير :

وكان الزمخشري كما رأينا دقيقًا في بيان الفروق بين المعاني وتوضيح المكرر منها وغيره ، وقد أخذ ابن الأثير عنه بعض الصور والتحليلات وإن كان قد خالفه في عد بعضها من المكرر فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ** ﴾ (الأنفال:٧،٨) .

يرى الزمخشري أن هذا ليس من التكرار لأن قوله : ﴿ **وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ** ﴾ بيان للفرق بين الإرادتين ، وقوله : ﴿ **لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ** ﴾ بيان لغرضه فيما فعل سبحانه وهذا الاختلاف في الغرض يخرج الأسلوب من باب التكرير .

يقول الزمخشري : «فإن قلت : أليس هذا تكرارًا ؟ قلت : لا ، لأن المعنيين متباينان ، وذلك أن الأول تمييز بين الإرادتين وهذا بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها لهم ونصرتهم عليها ، وأنه ما نصرهم ولا خذل أولئك إلا لهذا الغرض الذي هو سيد الأغراض»[3].

---

(١) المثل السائر ٢/٣٦١ .
(٢) الكشاف ٣/٤١٢ .
(٣) المرجع السابق ٢/١٥٦ .

ويرى ابن الأثير أن هذا من التكرار في اللفظ والمعنى وإن اختلف الغرض ، ثم يأخذ تحليل الزمخشري ويذكر فهمه لهذا النص ويقول :

« هذا تكرير في اللفظ والمعنى وهو قوله ﴿ تُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ ، و﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ وإنما جيء به ههنا لاختلاف المراد وذلك أن الأول تمييز بين الإرادتين ، والثاني بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها ، وأنه ما نصرهم وخذل أولئك إلا لهذا الغرض »[1].

ومثل هذا ما يذكره ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴾ (الزمر:١١-١٤) .

« فكرر قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ وقوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴾ ، والمراد به غرضان مختلفان وذلك أن الأول : إخبار بأنه مأمور من جهة الله بالعبادة له والإخلاص في دينه ، والثاني إخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصًا له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثاني وأخره في الأول لأن الكلام أولا واقع في الفعل نفسه وإيجاده ، وثانيًا فيمن يفعل الفعل من أجله ، ولذلك رتب عليه : ﴿ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ ﴾ (الزمر:١٥)[2].

ويقول الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى التكرير في قوله : ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ (الزمر:١١) وقوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴾ (الزمر:١٤) ؟ قلت : ليس بتكرير لأن الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله بإحداث العبادة والإخلاص ، والثاني إخبار بأنه يختص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة وأخره في الأول ، فالكلام أولا واقع في الفعل نفسه وإيجاده ، وثانيًا فيمن

---

(١) المثل السائر ٥/٣ .

(٢) المرجع السابق ٥/٣ ، ٦ .

يفعل الفعل لأجله ، ولذلك رتب عليه قوله تعالى : ﴿ فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦ ﴾ (الزمر:١٥) [١] .

وهناك نوع من التكرار أشرنا في بحث بلاغة الكشاف إلى أن الزمخشري يصفه بأنه نمط حسن من التكرار ، وذلك ما تختلف فيه ضروب الصنعة في الجملة المكررة . وابن الأثير يشير إلى هذا النوع ، وإلى أنه حسن غامض وينقل تحليل الزمخشري فيه .

ويقول ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ ذُو ٱلۡأَوۡتَادِ ۝١٢ وَثَمُودُ وَقَوۡمُ لُوطٖ وَأَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِۖ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ ۝١٣ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾ (ص:١٢-١٤) :

« وإنما كرر تكذيبهم ههنا لأنه لم يأت على أسلوب واحد بل تنوع فيه بضروب من الصنعة ، فذكره أولا في الجملة الخبرية على وجه الإبهام ، ثم جاء بالجملة الاستئنافية فأوضحه بأن كل واحد من الأحزاب كذب جميع الرسل لأنهم إذا كذبوا واحدًا منهم فقد كذبوا جميعهم ، وفي تكرير التكذيب وإيضاحه بعد إبهامه ، والتنوع في تكريره بالجملة الخبرية أولاً ، وبالاستئنافية ثانيًا ، وما في الاستثناء من الوضع على وجه التوكيد والتخصيص من المبالغة المسجلة عليهم باستحقاق أشد العذاب وأبلغه ، وهذا باب من تكرير اللفظ والمعنى ، حسن غامض وبه تعرف مواقع التكرير ، والفرق بينه وبين غيره ، فافهمه إن شاء الله تعالى » [٢] .

وهذا مأخوذ من الكشاف وليس لابن الأثير فيه تصرف يذكر [٣] .

ويأخذ ابن الأثير من الكشاف ما ذكره الزمخشري في فائدة التكرير في سورة القمر وفي سورة الرحمن .

---

(١) الكشاف ٩٢/٤ .
(٢) المثل السائر ٩/٣ .
(٣) ينظر : الكشاف ٥٩/٤ .

يقول معللاً تكرير قوله تعالى : ﴿ فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝٣٩ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ (القمر:٣٩،٤٠) : « وفائدته أن يجددوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين ادكاراً وإيقاظًا ، وأن يستأنفوا تنبها واستيقاظًا ، إذا سمعوا الحث على ذلك والبعث إليه ، وأن تُقْرَع لهم العصا مرات ، لئلا يغلبهم السهو وتستولي عليهم الغفلة ، وهذا حكم التكرير في قوله تعالى في سورة الرحمن : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (الرحمن:١٣) وذلك عند كل نعمة عدها على عباده »[١] .

وإذا نقلت كلام الزمخشري في هذا الموضوع فسوف أعيد نص ابن الأثير مع اختلاف ليس فيه فائدة[٢].

ويأخذ عنه ما ذكره من فائدة التكرير في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْأَخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾ (غافر:٣٨،٣٩) .

يقول ابن الأثير : « فإنه إنما كرر نداء قومه ههنا لزيادة التنبيه لهم والإيقاظ من سِنَةِ الغفلة ولأنهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم من الضلال وهو يعلم وجه خلاصهم ، ونصيحتهم عليه واجبة فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعى بذلك ألا يتهموه فإن سرورهم سروره ، وغمهم غمه ، وأن ينزلوا على نصيحته لهم ، وهذا من التكرير الذي هو أبلغ من الإيجاز وأشد موقعًا فاعرفه إن شاء الله تعالى »[٣] .

وهذا مأخوذ من الكشاف وليس فيه تصرف يذكر[٤] .

الكناية والتعريض :

قلت في بحث الكناية والتعريض : إن الزمخشري هو أول باحث فرَّق تفريقًا دقيقًا بين الكناية والتعريض كما نعلم ، وقد كان عبد القاهر الجرجاني

---

(١) المثل السائر ١٩/٣ ، ٢٠ .
(٢) ينظر : الكشاف ٣٤٩/٤ .
(٣) المثل السائر ١٩/٣ .
(٤) ينظر : الكشاف ١٣١/٣ .

لا يفرق بينهما ، وقد جرى ابن الأثير على طريقة الزمخشري ففرق بين الكناية والتعريض .

وحده للكناية لا يبعد عما يستخلص من كلام الزمخشري فيها .

يقول ابن الأثير : « فحد الكناية الجامع لها هو أنها : كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز »[1] .

ويقول قبل ذلك : « والذي عندي في ذلك أن الكناية إذا أوردت تجاذبها جانبًا حقيقة ومجاز »[2] وإذا نظرنا في كلام الزمخشري الذي ذكر فيه الكناية والمجاز عن الكناية لوجدنا شبهًا قويًّا بينه وبين ما ذكره ابن الأثير في حد الكناية ، لأنه شرط إمكان المعنى الحقيقي في طريقة الكناية ـ ولم يشترط هذا الشرط أحد قبله ـ وهذا الشرط هو مدار التعريف الذي ذكره ابن الأثير .

ويقول ابن الأثير في التعريض : « وأما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم بالوضع الحقيقي والمجازي ، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب : والله إني له محتاج وليس في يدي شيء وأنا عريان والبرد قد آذاني . فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب ، وليس هذا اللفظ موضوعًا في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازًا ، إنما دل عليه من طريق المفهوم »[3].

وحين ننظر في قول الزمخشري : « والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم ، ولذلك قالوا :

*** وحَسَبْك بالتَسْلِيمِ مِنِّي تَقَاضِيًا ***

---

(١) المثل السائر ٣/٥٢ .
(٢) المرجع السابق ٣/٥١ .
(٣) المرجع السابق ٣/٧٢ .

وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لأنه يلوح منه ما يريد»[1] نجد كذلك شبهًا قويًّا بين الكلامين لأن الدلالة من طريق المفهوم ليست بعيدة عن دلالة الشيء على شيء لم يذكر .

وقد أدرك العلامة السيد الشريف العلاقة بين الكلامين فقال : وحاصل الفرق ـ يعني بين الكناية والتعريض ـ أنه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، وفي التعريض استعماله في غير ما وضع له مع الإشارة إلى ما لم يوضع له من السياق ، وكلام ابن الأثير ـ أعني قوله : والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي بل من جهة التلويح والإشارة ـ يدل أيضًا على أن المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه إشارة وسياقًا ، بل تسميته تلويحًا يلوح منه ذلك وكذلك تسميته تعريضًا ينبئ عنه ولذلك قيل : هو إمالة الكلام إلى عرض ، أي : جانب يدل على المقصود»[2] .

ثم يأخذ ابن الأثير من الكشاف أخذا مباشراً في باب التعريض يقول : «وأما التعريض فقد سبق الإعلام به وعرفناك الفرق بينه وبين الكناية ، فمما جاء منه قول تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ (الأنبياء:٦٢،٦٣) .. وهذا من رموز الكلام ، والقول فيه أن قصد إبراهيم عليه السلام لم يرد به نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزام الحجة عليهم والاستهزاء بهم»[3] وهذا مأخوذ من قول الزمخشري في هذه الآية : «هذا من معاريض الكلام ، ولطائف هذا النوع لا يتغلغل فيها إلا أذهان الراضة من علماء المعاني . والقول فيه أن قصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى

---

(١) الكشاف ٢١٥/١ .

(٢) حاشية السيد الشريف ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٣) المثل السائر ٧٢/٣ .

الصنم ، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم »[1] .

ويقول ابن الأثير : « ومن هذا التقسيم أيضًا قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾ (هود:٢٧) ، فقوله : ﴿ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا ﴾ تعريض بأنهم أحق منه بالنبوة وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم ، فقالوا : هب أنك واحد من الملأ ومواز لهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم بها ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ ﴾ (هود:٢٧)[2] .

ويقول الزمخشري : ﴿ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا ﴾ تعريض بأنهم أحق منه بالنبوة وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم ، فقالوا : هب أنك واحد من الملأ ومواز لهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم ، ألا ترى إلى قولهم ﴿ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ ﴾[3] .

وإذا كان قد ظهر لنا تأثر ابن الأثير بالزمخشري في دراسته للكناية والتعريض ، فإننا لا ندري كيف يتجاهل هذا ويقول : « وقد تكلم علماء البيان فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ، ولم يفرقوا بينهما ، ولا حدَّوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه ، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر ، وأدخلوها في الآخر ، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض ، وللتعريض أمثلة من الكناية »[4].

وهذا كلام يصدق على كثير من البيانيين وخصوصًا الذين ذكرهم في هذا الصدد وهم الغائمي وابن سنان الخفاجي والعسكري . أما الزمخشري فقد فرَّق بين الكناية والتعريض ، وبعيد أن يكون ابن الأثير لم يقرأ الجزء الخاص

---

(١) الكشاف ٩٨/٣ .
(٢) المثل السائر ٧٢/٣ .
(٣) الكشاف ٣٠٤/٢ .
(٤) المثل السائر ٤٩/٣ .

بالتفريق بينهما لأننا وجدنا مشابهة واضحة بين ما ذكره في تعريفهما وما ذكره الزمخشري ، كما رأيناه ينقل نقلاً واضحًا في أمثلة التعريض .

تقابل المعاني :

ونجد أثر الزمخشري في دراسته لتقابل المعاني حين يسوق بعض الأمثلة من الكشاف يقول : « ومن هذ الضرب قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا** ﴾ (النمل:٨٦) فإنه لم يراع التقابل في قوله : « ليسكنوا فيه » و« مبصراً » لأن القياس يقتضي أن يكون : والنهار ليبصروا فيه ، وإنما هو مراعى من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . وهذا النظم المطبوع غير المتكلف لأن معنى قوله « مبصراً »: لتبصروا فيه طرق التقلب في الحاجات »[1].

وهذا مأخوذ من قول الزمخشري : « فإن قلت : ما للتقابل لم يراع في قوله : « ليسكنوا فيه » و« مبصراً » حيث كان أحدهما علة والآخر حالا ؟ قلت : هو مراعى من حيث المعنى وهكذا النظم المطبوع غير المتكلف لأن معنى « مبصرا » : ليبصروا فيه طرق التقلب في الكسب » وأحسب أن قول ابن الأثير : « وهذا النظم المطبوع غير المتكلف » محرف ، وصوابه : « وهكذا النظم المطبوع » كما في الكشاف .

ويقول ابن الأثير : « واعلم أن في تقابل المعاني بابًا عجيب الأمر يحتاج إلى فضل تأمل وزيادة نظر ، وهو يختص بالفواصل من الكلام المنثور ، وبالأعجاز من الأبيات الشعرية ، فمما جاء من ذلك قوله تعالى في ذم المنافقين : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ** ﴾ (البقرة:١١،١٢) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة:١٣) ألا ترى كيف فصل الآية الأخرى

---

(١) المثل السائر ١٦٣/٣ .

بـ« يعلمون » والآية التي قبلها بـ « يشعرون » وإنما فعل ذلك لأن أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل يحتاج إلى نظر واستدلال حتى يكتسب الناظر العلم والمعرفة بذلك . وأما النفاق وما فيه من البغي المؤدي إلى الفتنة والفساد في الأرض فأمر دنيوي مبني على العادات معلوم عند الناس خصوصًا عند العرب وما كان فيهم من التحارب والتغاور فهو كالمحسوس عندهم فلذلك قال فيه « يشعرون » ، وأيضًا فإنه لما ذكر السفه في الآية الأخيرة وهو جهل كان ذكر العلم معه أحسن طباقًا ، فقال « يعلمون »[1] .

وهذا مأخوذ من قول الزمخشري : « فإن قلت : لم فصلت هذه الآية بـ« لا يعلمون » والتي قبلها بـ « يشعرون » ؟ قلت : لأن أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل يحتاج إلى نظر واستدلال حتى يكتسب الناظر المعرفة ، وأما النفاق وما فيه من البغي المؤدي إلى الفتنة والفساد في الأرض فأمر دنيوي مبني على العادات معلوم عند الناس خصوصًا عند العرب في جاهليتهم وما كان قائمًا بينهم من التغاور والتناحر والتحارب والتحازب فهو كالمحسوس المشاهد ولأنه قد ذكر السفه وهو جهل ، فكان ذكر العلم معه أحسن طباقًا »[2].

والذي يقرأ كتاب الجامع الكبير لابن الأثير يجد فيه قدرًا كبيرًا من هذه التحليلات البلاغية العالية التي أخذها من كتاب الكشاف ، وأكثر هذه التحليلات المذكورة في الجامع مذكورة كذلك في المثل السائر ، من هذه التحليلات قوله في الالتفات بعد ذكر قوله تعالى : ﴿ **قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ** ﴾ (هود:٥٤) ـ وهو مثال للرجوع من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ـ يقول ابن الأثير : « ولم يقل « أشهدكم » ليكون موازنًا له وبمعناه لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت في معنى تثبيت

---

(١) الكشاف ٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) المرجع السابق ١/٤٩ .

التوحيد وشد معاقده ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ودلالة على قلة المبالاة بهم ، ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه : اشهد على أني لا أحبك تهكما به واستهانة لحاله»[1].

وقد سبق أن ذكرنا هذا النص من المثل السائر وبينا أصله في كتاب الكشاف .

ويقول في الالتفات أيضًا في الضرب الثالث ـ أي الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع ومن خطاب الجمع إلى خطاب الواحد : «ومن هذا النحو قوله تعالى حكاية عن حبيب النجار ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ (يس:٢٢) هذا عدول عن خطاب الواحد إلى خطاب الجماعة ، وإنما صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة لنفسه ، وهو يريد مناصحتهم ليلطف بهم ويداريهم ولأن ذلك أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه»[2] .... ثم يذكر هنا ما ذكره في المثل السائر ويقول : «فانظر أيها المتأمل لكتابنا هذا إلى هذه الدقائق التي أشرنا إليها في غضون هذا الكتاب فإن فيها ما شئت من اللطائف اللطيفة والفوائد العجيبة»[3] .

ويقول في الإخبار عن الفعل الماضي بالمضارع :

«اعلم أن الفعل المضارع إذا أتى به في حال الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي ، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها وتستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها وليس كذلك الفعل الماضي ، فمما جاء منه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ (فاطر:٩) ، فإنه إنما قيل : «فتثير سحابًا» مضارعًا ، وما قبله وبعده ماض

(١،٢،٣) الجامع الكبير لابن الأثير مخطوط بدار الكتب وغير مرقومة صفحاته .

لذلك المعنى الذي أشرنا إليه وهو حكاية الحال الذي يقع فيها إثارة الريح السحاب واستحضار تلك الصور البديعة الدالة على القدرة الباهرة ... وقد ذكرنا هذا وهو مما ذكره الزمخشري في الآية وأبيات «تأبط شرا» وقد قلنا : إن ابن الأثير أضاف حكاية الزبير لما لقي عبيدة بن سعيد بن العاص ، والقصة غير مذكورة في كتاب الجامع .

وقد ذكرنا أن ابن الأثير يذكر أن عطف المستقبل على الماضي يكون على ضربين :

الضرب الأول : ما يستعمل فيه المستقبل للدلالة على حدث قد مضى ، والضرب الثاني : ما يستعمل فيه المستقبل للدلالة على حدث يقع ، وقد ذكر آية «فتثير سحابا» مثالا للضرب الأول ، وذكر قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾ (الحج:٦٣) مثالاً للضرب الثاني .

أما في كتاب الجامع فإنه لا يفرق بين الضربين ، ويذكر قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾ (الحج:٦٣) مع آية ﴿ **فَتُثِيرُ سَحَابًا** ﴾ (الروم:٤٨) .

ويفيدنا هذا أن كتاب المثل السائر كان يفصل فيه ما أجمله في كتاب الجامع الكبير .

ويذكر في كتاب الجامع كذلك الإخبار باسم المفعول عن الفعل المضارع ويقول : «فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ** ﴾ (هود:١٠٣) فإنه إنما آثر اسم المفعول ههنا على الفعل المضارع لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، فإنه لابد من أن يكون ميعادًا مضروبًا يجمع الناس ، وأنه الموصوف بهذه الصفة وإن شئت فوازن بينه وبين قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ۖ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ** ﴾ (التغابن:٩) فإنك تعثر على صحة ما قلت»[1].

---

(١) الجامع الكبير مخطوط غير مرقوم .

وقد أشرنا إلى أن هذا مأخوذ من الكشاف .

وفي الجامع الكبير اهتمام بمسائل أغفلها ابن الأثير في المثل السائر منها نوع سماه بالتعقيب المصدري يقول فيه :

« وإنما يعمد إلى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدمه والإشعار بتعظيم شأنه ، أو بالضد من ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (النمل:٨٧-٩٠) : « صنع الله » من المصادر المؤكدة لما قبلها كقوله « وعد الله » ، و« صبغة الله » ألا ترى أنه لما جاء ذكر هذا الأمر العظيم الدال على القدرة الباهرة من النفخ في الصور وإحياء الأموات والفزع وإحضار الناس للحساب ومسير الجبال كالسحاب في سرعتها عقب ذلك أن قال : « صنع الله » أي هذا الأمر البديع صنع الله والمعنى : ويوم ينفخ في الصور وكان كيت وكيت من الأشياء الباهرة وأثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين فجعل هذا الصنع من جملة الأمور التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب حيث قال : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، يعني أن مقابلة الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب من إحكامه للأشياء ، وإتقانه لها ، وبإجرائه إياها على قضايا الحكمة أنه عالم بما يفعل العباد ، وبما يستوجبون عليه فيكافئهم على حسب أفعالهم ، ثم لخص ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾ ... إلى آخر الآيتين ، فانظر أيها المتأمل إلى بلاغة هذا الكلام وحسن نظمه وترتيبه ومكانة إضماده ورصانة تفسيره وأخذ بعضه برقاب بعض كأنما أفرغ إفراغًا واحدًا ، ولأمر ما أعجز القوى وأخرس الشقاشق »[1] .

---

(١) الجامع الكبير مخطوط غير مرقوم .

وهذا البحث مأخوذ من كلام الزمخشري في هذه الآيات حيث يقول : «صنع الله» من المصادر المؤكدة كقوله : «وعد الله» و«صبغة الله» إلا أن مؤكده محذوف وهو الناصب لـ «يوم ينفخ» والمعنى : ويوم ينفخ في الصور وكان كيت وكيت وأثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين ثم قال : «صنع الله» يريد به الإثابة والمعاقبة وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب حيث قال : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ ، يعني أن مقابلته الحسنة بالثواب ، والسيئة بالعقاب ، من جملة إحكامه للأشياء ، وإتقانه لها ، وإجرائه لها على قضايا الحكمة أنه عالم بما يفعل وبما يستوجبون عليه فيكافئهم على حسب ذلك ، ثم لخص ذلك بقوله : «من جاء بالحسنة» .. إلى آخر الآيتين . فانظر إلى بلاغة هذا الكلام ، وحسن نظمه وترتيبه ، ومكانة إضماده ، ورصانته ، وتفسيره ، وأخذ بعضه بحجز بعض ، كأنما أفرغ إفراغًا واحدًا ولأمر ما أعجز القوى وأخرس الشقاشق ، ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلام جاء كالشاهد بصحته ، والمنادى على سداده ، وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان ، ألا ترى في قوله : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ و﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ و﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ﴾ و﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ بعدما وسمها بإضافتها إليه بسمة التعظيم كيف تلاها بقوله : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ (النمل:٨٨) ، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (البقرة:١٣٨) ، ﴿ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ (الزمر:٢٠)، ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ (الروم:٣٠) [١].

يقول العالم الفاضل الدكتور شوقي ضيف ، بعد ما عرض في دراسة مفصلة ما جاء في كتاب المثل السائر من فكر وقضايا ، وبعد ما عرض صورًا بينة لما جاء في كتاب الكشاف من فكر وتحليلات بلاغية ، يقول : «وواضح من كل ما قدمنا أن ضياء الدين لم يكن مثقفًا ثقافة دقيقة بكتابات البلاغيين قبله ، وفاته أن يطلع على كتابات عبد القاهر والزمخشري والفخر الرازي ، على أنه

(١) الجامع الكبير مخطوط غير مرقوم .

يذكر الزمخشري أحيانًا ولكن ليرد عليه بعض آرائه ، ومن المؤكد أنه لم يحط بما كتبه في الكشاف وظل يضطرب اضطرابًا شديدًا في تصور المسائل البيانية الخالصة ، ونقصد التشبيه ، والمجاز ، والاستعارة ، والكناية ، وأيضًا فإنه اضطرب بإزاء ما كتبه من مسائل علم المعاني كالتقديم ، والتأخير ، والإيجاز ، والإطناب ، والفصل ، والوصل ، وكأنه لم يفد شيئًا مما سجله القرن الخامس عند عبد القاهر ، والسادس عند الزمخشري والفخر الرازي في مسائل علمي البيان والمعاني »[1].

ولاشك عندنا في أن ابن الأثير قد قرأ كتاب الكشاف قراءة دقيقة وأعجب بكثير من التحليلات البلاغية فيه ، ونقلها نقلاً كاملاً إلى كتابه المثل السائر وأورد كثيراً منها في كتابه الجامع الكبير ، وقد بينا هذا بيانًا نظنه كافيًا في توثيق صلة ابن الأثير ببلاغة الكشاف .

أما أنه لم يفد منه في تصور الصورة البيانية فذلك ما أشرنا إليه وقلنا : لعل ذلك راجع إلى أن جهد الكشاف في دراسة صور البيان لم يكن بينا كجهده في دراسة صور المعاني .

ولم يكن الأستاذ الدكتور شوقي ـ وهو من هو ـ وحده الذي غاب عنه أثر الكشاف البين في كتاب المثل السائر ، وإنما كان ذلك حال غيره من الدارسين ، ومنهم من عاش في عصر ابن الأثير وكانت بينه وبين ابن الأثير منافسة ومناقشة ، وكان حريا به أن يدرك هذا الأخذ ، ولكنه جهل هذا ، وكان يناقش ابن الأثير فيما نقله من الكشاف وهو لا يدري أنه في الحقيقة يناقش الزمخشري .

فقد كتب العلامة الناقد عز الدين بن أبي الحديد كتابه الموسوم بالفلك الدائر على المثل السائر ، وتتبع به أفكار ابن الأثير يناقشها ويبطلها . وقد كان

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف ص ٣٣٤ .

متحاملاً أشد التحامل على الكتاب والكاتب ، وهذه التسمية التي وسم بها كتابه خير دليل على هذه الروح المتعصبة فقد قال هو نفسه في علة هذه التسمية : وقد سميت هذا الكتاب الفلك الدائر على المثل السائر لأنه شاع من كلامهم وكثر في استعمالهم أن يقولوا لما بَادَ ودثر : قد دار عليه الفلك ، كأنهم يريدون أن قد طحنه ومحا صورته ، من ذلك قول أبي العتاهية :

إنْ كُنْتَ تَنْشُدُهم فإنَّهُم هَمَدُوا ودَارَ عليهمُ الفَلَكُ[1]

وقد كان عليه أن يتتبع هذه النقول ، وأن يذيعها في الناس ، وهذا لا شك له أثره الكبير في مهمته التي قصد إليها بتأليف كتابه.

والمهم في هذا كله ـ كما قلت ـ هو أن ابن أبي الحديد ناقش ابن الأثير في تحليلات وأقوال بلاغية منقولة من الكشاف ولم يتنبه ابن أبي الحديد إلى هذا وكأنه لم يقرأ كتاب الكشاف ، من ذلك مناقشته لكلام ابن الأثير في التقديم في النفي حيث ذكر ابن الأثير قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ (البقرة:١،٢) وقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ ﴾ (الصافات:٤٧) وواضح كما بينا أن كلام ابن الأثير في هذا الموضع مأخوذ من الكشاف ، قال ابن أبي الحديد بعد ما نقل كلام ابن الأثير : «أقول إن هذا الذي ذكره شيء لا يعرفه أهل العربية ، ولا أهل الفقه ، ولا فرق عندهم في النفي المطلق بين قولهم : «لا ريب فيه» ، و«لا فيه ريب» ، إلا من جهة أخرى وهي أنه يقبح الاختصار على قوله : لا فيه ريب ، في القواعد النحوية حتى يضم إليه شيء آخر فيقول : ولا شك مثلا ونحو ذلك»[2] .

وإذا كان ابن الأثير قد نقل هذا من الكشاف ، والزمخشري رأس في علوم العربية فكيف يكون هذا أمراً لا يعرفه أهل العربية ؟ وقد أخذ برأي

---

(١) مقدمة الفلك الدائر ملحق بالمثل السائر ٤/٣٥ .

(٢) الفلك الدائر ملحق بالمثل السائر ٤/٢٦٠ .

الزمخشري في هذه الآية أئمة مشهود لهم بالسبق في علوم العربية ، ومنهم من عاصر ابن أبي الحديد ومات قبله بنحو ثلاثين سنة كأبي يعقوب السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ .

ويذكر ابن أبي الحديد ما قاله ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقرة:١٧) .

وتطول مناقشته لابن الأثير ويزعم أن أهل العربية لا يعرفون الفرق بين النور والضوء ، وقد جهل أن القائل بهذا هو الزمخشري وهو معدود من اللغويين وكتابه من أهم ما يرجع إليه في تحديد الفروق بين دلالات الألفاظ ، وقد أشرنا إلى أن ابن الأثير استنبط من دراسة الزمخشري في هذا الموضوع بابًا قيمًا في كتابه سماه «استعمال العام في النفي والخاص في الإثبات» ، وذكر ما قاله الزمخشري في هذه الآية وما شاكلها . ويذكر ابن أبي الحديد أن قول ابن الأثير : إن ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ معناه أنه استصحبه ومضى به كفر وتهجم ، لأن ذلك مستحيل بالنسبة للمولى عز وجل» .

وهذه شهادة منه على نفسه . وأنه غفل هنا فلم يدرك رموز الفصاحة وأسرار البلاغة .

وما أروع ما قاله الزمخشري ونقله ابن الأثير في الفرق بين : ذهب به ، وأذهبه ... وإذا كان ابن أبي الحديد قد كتب كتابه ليمحو به المثل السائر ـ وهو يجهل ما فيه من بلاغة الكشاف فإن من المعاصرين من كتب دراسة خاصة بابن الأثير وقدمها بحثًا علميًّا ثم ذكر صورًا من تحليلات ابن الأثير المنقولة من الكشاف وأشار إلى أنها من إشارات ابن الأثير الفذة ومن تحليلاته التي تستوقفنا والتي تشهد له بالقدرة على التحليل وتقصي المعاني الشاردة .

يقول الأستاذ الدكتور محمد زغلول سلام :

«وتستوقفنا بعض الالتفاتات الطريفة التي تشهد بقدرة ضياء الدين على التحليل وتقصي المعاني الشاردة ، وإثارة معاني مبتكرة أخرى معتمدًا على

دقائق ونكت أسلوبية مختلفة ، يقول في حروف الجر : « وأما حروف الجر فنحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (سبأ:٢٤) ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود بمخالفة حروف الجر ههنا ، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض حيث شاء ، وصاحب الضلال كأنه منغمس في ظلامه ، مرتبك فيه ، لا يدري أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق يراعى في الكلام »[1] .

وقد فات الأستاذ الفاضل أن هذا التحليل منقول من كتاب الكشاف وأنه لا يصح أن يكون دليلاً على قدرة ضياء الدين على التحليل وتقصي المعاني[2].

ويقول الأستاذ الفاضل في موضع آخر :

« ويعتمد التعبير الفني على التخييل لرسم الصور في الذهن ، ويثير الخيال في العبارة عناصر مختلفة تعتمد على الألفاظ وجرسها وإيحائها وظلالها ، وأشار ضياء الدين في غير موضع إلى دور الألفاظ في التخييل ومثاله ما قاله في بعض صيغ الأفعال مثل قوله في الفعلين الماضي والمستقبل : ولكنه في المستقبل أوكد وأشد تخييلاً لأنه يستحضر صورة الفعل حتى كأن السامع ينظر إلى فاعلها في حال وجود الفعل منه ، ومنه مثل قول تأبط شرا في بيتين :

بأَنِّي قد لَقِيتُ الغُولَ تَهْوى ... بِسَهْبٍ كالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَان

فأَضْرِبُها بِلا دَهَشٍ فخَرَّتْ ... صَرِيعًا لليَدَيْنِ وللجِرَانِ

فإنه قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يبصرهم إياها مشاهدة للتعجب من جراءته على ذلك الهول ، ألا ترى أنه لما

---

(١) ضياء الدين ابن الأثير وجهوده في النقد ص ١١٩ .

(٢) ينظر : الكشاف ٤٥٩/٣ .

قال تأبط شرا : «فأضربها» ، يخيل للسامع أنه يباشر الفعل ، وأنه قائم بإزاء الغول وقد رفع سيفه ليضربها»[1].

وهذا التحليل منقول من الكشاف وقد بينا ذلك فلا يصح أن يكون من إشارات ابن الأثير إلى دور الألفاظ في التخييل .

وقد يكون منشأ هذه الغفلة عن تأثير الكشاف في المثل السائر هو أن كتاب الكشاف مشهورفي كتب التفسير وأنه كتاب يتضمن أصول مذهب أهل العدل والتوحيد أكثر مما هو مشهور في كتب البلاغة ، فليس من الحتم على باحث يكتب في البلاغة والنقد أن يستقصى مسائل الكشاف ما دام موضوع بحثه ليس محصوراً فيها .

* * *

(١) ضياء الدين ابن الأثير وجهوده في النقد ص ١٨٢ .